

قرل ايجاز
على سلم المنطق

حاشية الاستاذ بديع الزمان سعيد النورسي
على متن «السلم المنورق للشيخ عبدالرحمن الأحضري»

تأليف
بديع الزمان سعيد النورسي
مع شرح اخيه عبد المجيد النورسي

ايضاح

على كل حال فقد كتبتُ هذا الاثر.. لأجل تعويد الأذهان على الدقة في الملاحظة والإينعام في النظر.

وحيث أنه قد أُلّف.. فلْيُنشر.. وليلاحظ في الاقل المباحث المبدؤة بـ«اعلم».

سعيد

ملاحظة: قام السيد الفاضل محمد زاهد الملا زكريا بتصحيح هذه الرسالة وطبعها لأول مرة في مطبعة بركات بدمشق وذلك في محرم الحرام سنة 1387هـ. فضلاً عن قيامه بترجمة ونشر عدد من مجموعات رسائل النور. فجزاه الله خيراً كثيراً.

وقد أعدت النظر في هذه الطبعة من الرسالة وقابلتها مع طبعتها الاولى من غير شرح، ولم اغير منها سوى ما يستوجبه التنسيق والتنظيم، فوضعت حاشية الاستاذ النورسي في أعلى "الصفحة عقب متن الناظم وجعلت شرح اخيه الملا عبدالمجيد في اسفل الصفحة.

وأملني في الله عظيم أن يقبض من علمائنا المتبحرين في علم المنطق من يقدر هذه الرسالة والتي تليها «تعليقات» حق قدرهما ويستجلى ما غمض فيهما من نفائس علم المنطق لتكونا رسالتين يستفيد منهما الخواص والعوام معاً غير قاصرتين على الخواص من العلماء.

واسم الرسالة «قزل ايجاز» قد يثير القارئ الكريم فهو مركب من التركية والعربية أو على الاقل الكلمة تركي التركيب. فكلمة «قزل» تعني بالعربية: العرج الشديد، أي ان اسم الرسالة يعني: الايجاز الشديد العرج.

أما اذا اعتبرنا اسم الرسالة اسماً تركياً فهو يعني: الايجاز المتقدم، الايجاز الاحمر الى حدّ الجمرة.

احسان قاسم الصالحی

بسم الله الرحمن الرحيم

«مقدمة الملا عبدالمجيد النورسي»

أشكر على حمدي لواحد أحد ليس له ثان. كما اثني موحداً لمن له كل يوم شأن.
وأصلي كما أسلم على من لما كان في ذاته محموداً كان اسمه محمداً. وعلى آله وصحبه من
بعد.

وبعد:

فاعلم أي بعدما نجوت بين تلاطم امواج البليات من مخالب سباع المصيبات. ساقني
القدر على رأس الفين إلا خمسين سنة الى ولاية مولانا جلال الدين الرومي وسكنت في
جواره بعيداً عن الاستاد. لاهو يراني ولا انا أراه إلا في غفلات النوم والرقاد. الى ان قضى
الاستاذ نخبه وارتحل الى دار السعادة شهيداً. وبقيت أنا في الحسرات غريباً ووحيداً.
فأدى بي الوحشة الى الوحدة وترك التماس بالناس. وترجيع التوحش على الإستئناس.
ولم أجد لأزيل به كربتي ويكون تسليّة في وحدتي شيئاً إلا الاشتغال بتحشية (قرل ايجاز)
وشرح ما فيه من الالغاز. رجاء أن يشتغل به البال عما فيه من شدة الحال.
فبعدهما أردت ان اكسر صخور ألفاظه بفأس فكري. أبي وامتنع ذلك الفكر الكليل عن
امري. فصرت كلما أضربها بذلك الفأس نبا ذلك الفأس من الصخرة الى الرأس. فبقيت حائراً
ذا يأس في يأس. فاغلظت على الفكر شدة الامر. وأجبرته بعد الفر الى الكر. مشوقاً له قائلاً
- ها بابام ها- فاستجى عن غلظة الامر. فاجتهد كل يوم من الصبح الى العصر. الى ان صار
مظهراً للتحسين والتقدير. بعدما كان معروضاً للتحقير والتكدير.

فشكرت سعيه وقبلت عذره. لكن لكهولته عجز عن قلع بعض الصخور. مع ان بعض
مافضل وحصل ماكان بريئاً من الخطأ والقصور.
فاحلت فض ما بقي باكرة من مواضع عديدة واصلاح ما وقع من الخطأ والغلط الى
ذوي الازهان الثاقبة من شبان الاستقبال.

عبدالمجيد

بلدة (قونية)

1385هـ — 1965م

بسم [1] الله [2] الرحمن [3] الرحيم

[1] الباء للمصاحبة لا للاستعانة. لأن الكسب تابع للخلق، والمصدر شرط للحصول بالمصدر¹.

[2] مستجمع لجميع الصفات الكمالية. للزوم البين².

[3] هذا مقام التنبيه لا الامتنان، فتكون صنعة التدلي في التعديد امتناناً صنعة الترقى تنبيهاً³.

¹ (الباء للمصاحبة لا للاستعانة) اذ يلزم حينئذ ان يكون العبد أصيلاً في الفعل، والخالق معيناً وتابعاً له في الفعل والخالق ان العبد ليس الا مصدراً للكسب. والخاص بالمصدر أي المكسوب ليس إلا بخلق الخالق. فالكسب - أي كسب العبد - ليس إلا مقارناً ومصاحباً وشرطاً في حصول ذلك الفعل، بخلق الخالق. فالعبد تابع، أي وكسبه شرط لا اصيل. كما هو رأي أهل الاعتزال من كون العبد خالقاً في فعله. فالمناسب في باء البسملة المصاحبة، اذ ليس فيها ما في الاستعانة من ذلك الإيهام، لانها تدل بمادتها وجوهرها على ان المستعين أصيل، والمستعان منه تابع، بخلاف لفظة المصاحبة، اذ ليس فيها تلك الدلالة فلا احتمال لذلك الإيهام.

قد ظهر من هذا ان انتشار كون الباء للاستعانة في تأليف بعض أهل السنة انما ترشح عن الغفلة من هذا المذهب، أي الاعتزال.

² (للزوم البين) أي البين والمعنى الأخص بين الذات والصفات. وهو الانتقال بمجرد تصور المزوم الى اللازم. ومنه الى الزوم بينهما. فلفظة الجلال دالة على الذات بالمطابقة وعلى الصفات بالالتزام فمن ذكر لفظ الجلال كان ذاكرةً لجميع صفات الكمال.

³ (هذا مقام التنبيه) حاصله: ان الرحمن اشارة الى عظام النعم، والرحيم الى صغارها. فالانتقال من الاعظم الى الاصغر ليس بمناسب، لأنه من صنعة التدلي. وهي ليست مقبولة إلا في مقام تعديد النعم للامتنان. والمقام هنا ليس لتعديدها للامتنان. فأشار بتقديم الرحمن الى ان هذا المقام مقام التنبيه، لدفع غفلة السامع عن النعم الصغار.

فالتدلي هنا يُعدّ من الترقى. على ان الغفلة عن النعم الصغار اقوى احتمالاً فلا اشكال.

الحمد[1] لله الذي[2] قد اخرجنا[3] نتائج الفكر[4] لارباب الحجا
وحط[5] عنهم من سماء العقل كل حجاب من سحاب الجهل

[1] كتصور العلة الغائية⁴.

[2] وصف ليكون ثوابه اكثر، اذ الواجب اكثر ثواباً⁵.

[3] اي ترتب النتيجة على المقدمات عادي، لا استعدادي ولا تولدي⁶.

[4] خص هذه النعمة ليبرِّعَ مستهلّه لبراعة الاستهلال. كأن المعنى اذا مر في خزانة
الخيال ما وجد ما يلبس إلا صورة صنعته⁷.

[5] الأولى قشع للسحاب او كشف للحجاب وإلا فالابل ينص تليله تحت «حط
عنهم»⁸.

⁴ (كتصور العلة الغائية) أي ان ذكر الحمد في أوائل التأليفات إشارة الى ان المقصد والغاية منها الحمد والطاعة لله تعالى.

⁵ (وصف) أي بنعمة الإخراج ليكون حامداً على النعمة فيكثر ثوابه، اذ الحمد على النعمة لازم وثواب اللازم اكثر.

⁶ (اي ترتب النتيجة) إشارة الى ان الاولى ذكر الترتب بدل الإخراج، لان حصول النتيجة من المقدمات «عادي» كخروج الماء بالحفريات لا «استعدادي» كخروج الثمرة من الشجرة، ولا «تولدي» كالولد من الانسان فللمناسب تبديل الإخراج بالترتب.

⁷ (لبراعة الاستهلال) أي ليُعلم في اول التأليف نوع ما يُذكر فيه من المسائل.

⁸ هذه مناقشة لغظية بين الاستاذين. حاصلها: ان الحط مستعمل للأبال ولا إبل هنا. فالأولى تبديل الحط بالقشع، نظراً الى لفظ السماء، او بالكشف لمناسبته للفظ الحجاب. وإلا فالسامع يتحرى الابل الناصب عنقه القاعد تحت «حط». ولا إبل هنا فيقع في اليأس.

حتى بدت لهم شمس [1] المعرفة رأوا مخدراتها [2] منكشفة

[1] التشبيه قياس والمقيس عليه حقه الوجود وما لهم إلا شمس. إلا ان الخيال الماضي حقيقة الآن. او لأن السماء تلد من بطن كل ليلة شمساً⁹.

[2] هذا التلون والاندماج في الاسلوب، يردد الذهن بين ان يتصور الرأس سماء تتلأأ نيرانها في مطالعها وبين ان يتصورها قصراً تتشرف مخدراته من بروجته. إلا أن في جنان الجنان رقيبات لشموس العقل وازاهيرها من نجومه¹⁰.

⁹ (التشبيه قياس) اي تشبيه المسائل بالشموس قياسها عليها، فيلزم من ذلك القياس وجود المقيس عليه وتعددته والحال انه هنا واحد. فاجاب قائل (إن الخيال الماضي) أي الشموس الأقلية الماضية في الزمان الماضي، المختمة بالتخيل في خزينة الخيال، كالحقيقة الموجودة. او ان الشموس المستقبلية الموجودة في بطن السماء نظراً إلى أنها تلد كل يوم واحدة والشموس كالموجودة الآن فلا اشكال.

¹⁰ (هذا التلون والاندماج) أي التفنن في العبارة بتشبيه المسائل تارة بالشموس وأخرى بالمخدرات.. (يردد الذهن) أي مع استحسانه وتقديره إلى ان يتصور الرأس سماء مرة وقصراً مرة اخرى. يتشرف من ذلك النيرات ومن هذا المخدرات مباهايا هما.

(الا ان في جنان الجنان) يعنى كما ان المسائل شبهت بالشموس والمخدرات الرأسية لزم أيضا تشبيهها بالازاهير القلبية. إذ أزاهير القلوب رقيبات لشموس العقول في الفضل والشرف.

فالتشبيه بوحدة دون الأخرى جاعل لذلك الاسلوب غير محبوب لدوي القلوب.

نحمده [1] جل على الانعام بنعمة الايمان والاسلام

[1] كرهه للاثبات بعد الثبوت، والانشاء بعد الخبر، والعمل بعد العلم. ولم يتكلم وحده، لأنه وان كان واحداً ليس وحده. بل معه طوائف اعضائه وقبائل اجزائه وجماعات ذراته ذوات الوظائف والحياة. فلتضمن الحمد معنى الشكر العربي الجامع تكلم مع الغير¹¹. اعلم!

أيها الناظر لأبأس عليك ان تتلقى هذا المبحث مستقلاً برأسه، لا شرحاً لهذه الجملة. فان المناسبة ضعيفة لان البراع اجتذب اللحام من يدي فهورول حيث شاء. سعيد. ان الشخص مع ان روحه واحد، جسمه جماعة. بل جماعات من ذوات الحياة. حتى ان كل حجرة من حجراته حيوان برأسه ذات خمس قوى حساسات. فالشخص كصورة (يس) كُتِبَ فيه سورة (يس) وشدة الحياة وقواها تتزايد بتصاغر الجرم معكوساً. ان شئت وازن بين حواس الانسان وبين حواس حُونة ميقرسقوبية ترّ عجباً. اذ ذلك الحيوان الصغير مع انه لا يُرى الا بعد تكبير جسمه الف دفعة يرى رأس اصبعه ويسمع صوت رفيقه، وقس سائر حواسه وقواه. واين للانسان ان يرى اصبع ذلك الحيوان أو يسمع صوته. فبنسبة تصاغر المادة تشتد الحياة وتحد وتحد وتروق وتروق. فهذا الحال يدل حدسا على ان الاصل الحاكم والمبدأ النافذ والمخلوق الاول هو الروح والحياة والقوة. وما المادة الاّ تصلبها او زبدها.

¹¹ (كرره.. الخ) حاصله: ان الحمد المذكور أولاً لأسمية الجملة هناك، كانت دالة على ثبوت الحمد والاعبار عنه والعلم به فكرره ثانياً بالجملة الفعلية لتدل على الاثبات والانشاء والعمل، وليكون النظم الحامد بالذات مثبتاً منشأ حامداً، اي متكلماً ومصدراً للحمد بالفعل. (لانه واحد ليس وحده) أي لأنه وان كان منفرداً في حد ذاته. لكنه ليس منفرداً في فعل الحمد، بل معه طوائف كثيرة من اعضائه واجزائه وذراته. (تكلم مع الغير) إشارة إلى ان الحمد هنا متضمن وعبرة عن الشكر العربي الذي هو عبارة عن صرف العبد جميع ما انعم الله عليه إلى ما خلق له.

فكما يُستخدم روح واحد جماعات من الماديات الحيوانية، جاز ان يستخدم روح آخر اصغر الماديات. واليه يستند فقط. فكما أن نواة في عالم التراب شيء صغير مع الها في عالم الهواء نخلة عظيمة، كذلك تلك المادة الصغيرة ذات الحياة في عالم الشهادة تكون متسنبلة في عالم المثال والمعنى، بسبب استناد الروح اليها¹².

من حصنا [1] بخير من قد ارسلنا [2] وخير [3] من خاض المقامات العلا

[1] لأن المضاف الى المعرفة معرفة بجهة والمنسوب الى الشريف يتشرف¹³.

[2] أي خير الخلق؛ لأنه خيار من خيار ستة مرات¹⁴.

[3] أي لأنه على خلق عظيم. عطف الدليل على المدلول.

¹² أيها الناظر لا تقل له هذا التطويل الغير المناسب للمقام فان القلم قد يطغى فليكن مسألة من (قرل

اطناب) مسافرة في (قرل ايجاز) (س)

¹³ (لأن المضاف الى المعرفة) أي لاننا قد خُصصنا بالاضافة والانتساب الى خير الرسل ذي الشهرة والمعرفة. والتخصيص بالاضافة الى المعرفة وان لم يكن معرّفًا للنكرة حقيقة، لكن يقرها الى المعرفة ويشرفها بها. نعم، لتلك الاضافة والانتساب صرنا خير امة اخرجت للناس. والمنسوب إلى الشريف شريف.

¹⁴ (ستة مرات) أي ان الله تعالى اختار من المخلوقات ذوي الحياة ومنهم بني آدم ومنهم اولاد اسماعيل ومنهم قريشاً ومنهم بني هاشم محمداً عليه الصلاة والسلام هذا مآل حديث (مازلت خياراً من خيار).

محمد[1] سيد كل [2] مقتفى العربي [3] الهاشمي [4] المصطفى [5]
صلى [6] عليه الله مادام الحجا يخوض في [7] بحر المعاني لجحا

- [1] أي اسما ومسمى. الثاني سبب للاول، لكن بالاول.¹⁵
[2] لأن كتابه جمع الجوامع لأنه متأخر. لأنه متقدم.¹⁶
[3] وفي أبنائه الصدق والذكاء.
[4] وفي بيته الشهامة والسماحة والمنسوب منسوب اليه.¹⁷
[5] كـ «قفا» و «ارجعوني» مكرراً، مع انفراده بحذف لفظ «من». فهو مشتق من خمسة افعال وهي «اصطفى»¹⁸.
[6] صورة الماضي دلت على كمال الوثوق والشوق والحمل على المسئول بلطف لأن رد الخير اشد من

¹⁵ (اي اسماً ومسمى الثاني سبب الاول لكن بالاول) أي في ذاته خلق محمداً ومتى به ليطابق الاسم المسمى. فالذاتي سبب للاسمى لكن بالاول. وهو مصدر كالقول من آل يول. بمعنى الرجوع. اي كونه كثير الحمد في الخلقة. سيرجع ويصير سبباً لكونه كثير الحمد من بعد.
¹⁶ (لأن كتابه جمع الجوامع) أي لأن القرآن لكونه نزولاً متأخراً من الكتب السماوية جامعاً لجميع ما فيها ولكونه متقدماً عليها في الفضل والشرف تأخر عنها، لأن السلطان يمشي خلف الجنود.
¹⁷ (المنسوب منسوب اليه) أي الأمر بالعكس معنى لأن محمداً عليه الصلاة والسلام كما انه منسوب اليه لكافة الخلق، منسوب اليه لهاشم ايضاً.
¹⁸ (كقفا وارجعوني) يعني كما ان التثنية والجمع في هذين اللفظين راجعان إلى الفعل، لا إلى الفاعل. اذ المراد منهما قف قف. ارجع ارجع ارجع. كذلك ان الأفراد في (المصطفى) عائد إلى نائب الفاعل وليس راجعاً إلى الوصف لأنه في النية مكرر مجموع قد اشتق من (اصطفى) خمس مرات على ما أشار اليه حديث الاصطغاء.

رد الانشاء.¹⁹

[7] تبطن «في» «من» للدخول والخروج²⁰

¹⁹ (صورة الماضي) يعني ان الطلب والسؤال بلفظ الماضي يجبر المستنول على ان لا يكذب السائل ويحمله

على ان يوفي بالمستول عنه بحيلة، لان الماضي إخبار ورد الإخبار قبيح.

²⁰ (تبطن "في" "من" أي كما يدل عل ذلك التبطن مادة الخوض، لانه بالدخول، وهو يقتضي الخروج. من. مفعول تبطن.

وآله وصحبه [1] ذوي الهدى [2] من شبهوا [3] بأنجم [4] في الاهتدا [5]

[1] اسم جمع صحابي. وتذكرهم بالصلاة حق علينا. لانهم الوسائط بيننا وبينه (ص).

21

[2] أي اكتسبوا الهدى كاملاً، الحاصل بالمصدر المكسوب لهم. فان الهدى هو الذي يتخذى عليه لا المصدر، لأنه كسب.²²

[3] اي بلسان من «أفصح من نطق بالضاد» بأنهم مكملون ومكملون.

[4] اي العشر السيارة فان نورها مستفاد من الشمس.²³

[5] نتيجة التشبيه لوجه الشبه لانه لا بد ان يكون اظهر اوصاف المشبه به، والاطهر في الحديث النورانية وما يقارها.²⁴

²¹ (اسم جمع صحابي) وهو منسوب الى صحاب، وهو مصدر كالذهاب. وليس الصاحب بجمع لان «فعل» ليس من اوزان الجموع. هو اسم لكل من رأى النبي او النبي رآه ومات على الايمان.

²² (أي اكتسبوا الهدى) مفعول الحاصل صفة له، المكسوب صفة للمصدر. يعنى المراد من الهدى هنا الحاصل بالمصدر، لا المعنى المصدري الذي هو الكسب.

²³ (هي العشرة السيارة) وهي العطاردة والزهرة والمريخ والمشتري والزحل والنبوتن والاورانس والارض والقمر و .

²⁴ (نتيجة التشبيه لا وجه الشبه) يعنى ان وجه الشبه النورانية على ما هو المتبادر من حديث (بايهم اقتديتم اهتديتم).

وبعد [1] فالمنطق [2] للجنان نسبته كالتنحو للسان

[1] اعلم! أنه تأكيد وتشويق مبني على حب النفس المستلزم لحب صنعته المتقتضى لفنائها فيها، المؤدى الى ظن انحصار الكمالات فيها لزومية او ادعائية هكذا أي شئ وجد لزوم بقائه لعدم العبثية. وبقاؤه مستلزم للخلقة لانه جزؤها والخلقة مستلزمة لنتيجتها وهي الانسان. ووجود الانسان بسر الحكمة مستلزم لنتيجته، وهي كماله ومعرفة الصانع. والوصول الى الكمال مستلزم لإصابة العقل وسداده. وسداده مستلزم للمنطق المتصف بما ذكر. فمهما وجد شئ فالمنطق كذا.²⁵

[2] اعلم! كما ان النحو شريعة الموجودات الطيارة اللسانية. الذين آدمهم الهابط من ذروة الخيال المسمى باللفظ موجود في فضاء اللسان. كذلك ان المنطق شريعة الموجودات الذهنية الساكنة في الجنان، أي اللطيفة الربانية، الذين آدمهم النازل من اعلى الدماغ المسمى بالمعنى موجود في الجنان. ان الآدم للادم نسيب والشرع للشرع قريب. لأتهما كليهما وضع إلهي سائق لذوى العقول ممن في الجنان واللسان الى الصراط المستقيم.²⁶

²⁵ (لزومية او ادعائية) خير مبتدأ محذوف أي هذه شرطية لزومية الخ.

(وبقاؤه لازم للخلقة) أي البقاء جزء للخلقة لان الوجود كما انه مستلزم لها ولولاها لم يوجد الوجود، كذلك البقاء مستلزم للخلقة ولولاها لم يكن البقاء. وايضاً البقاء تكرر الوجود ودوامه. فالوجود والبقاء كلاهما مستلزمان للخلقة، وجزآن لها. فالخلقة عبارة عن الابداء والبقاء معاً. فالبقاء جزء لها كالوجود. (والخلقة مستلزمة لنتيجتها وهي الانسان) نعم (لولاك لولاك لما خلقت الافلاك) يدل على ان الغاية من الخلقة ونتاجها الحياة وذوو الحياة واشرفهم الانسان فهو نتيجة الخلقة.

(وما يذكر) أي في هذا الكتاب من القواعد.

(فمهما وجد فالمنطق كذا) هذه نتيجة لما أشار اليه الاستاذ من القياسات الكثيرة المطوية الغير المتعارفة.

²⁶ (كما ان النحو الخ) حاصله: ان النحو والمنطق باحثان عن اللفظ والمعنى. أما اللفظ: فهو «آدم»، اي كالاتب للمساائل النحوية، محله الخيال ومقر فعاليته اللسان.. واما المعنى فهو «حواء» أي كالاتم للمساائل المنطقية مسكنه القلب. كل منهما خادماً لتشريع القواعد لتمييز الصحيح عن الفاسد. فبينهما مكافأة تامة. فاذا وصلا الى حد البلوغ يصعد المعنى من القلب إلى الخيال ويتزوج بما في خزانة الخيال من الالفاظ مايشاء ثم ينحدران الى اللسان فيتولد ويتناسل من اجتماعهما القواعد، وتصير تلك القواعد شريعة مبيّنة

فيعصم [1] الأفكار[2] عن غي الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الغطا
فهالك [3] من أصـولـه قـواعـدا تجمع من
فـونـه فـوائـدا

[1] أي ان راعى، وما دام لم تستخلف الطبيعة الصنعة. يشير إلى العلة الغائية ورسمه،
وإلى جهة الحاجة وآليته.²⁷
[2] الفكر هو الكشف لترتب العلل المتسلسلة في الحلقة للتقليد، فيحلل فيعلم، فيركب
فيصنع. أي بتخريج السلسلة المتناجزة وتلقيحها.²⁸
[3] (فهالك) جزاء لما دلت عليه الفاء الجزائية. الجزاء هو الوجوب اللازم للامر عرفاً
باقامة الملزوم مقام اللازم. وإلا فالامر انشاء لايلزم.²⁹

للحلل والحرام والصحيح والفاسد.
فتبين ان الانسان ماهو الا القلب واللسان كما قيل:
لسان الفنى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم
²⁷(أي ان راعى) أي ان بنى صاحب الدليل ترتيبه على ما امر به المنطق.
(ولم تستخلف الخ) أي ولم يكن تصنيعه للدليل تابعاً لطبيعته وسليقته في الصحة والاستقامة. أي حاصلًا
منها بحيث ان لم يكن صاحب الدليل مراعيًا للقواعد ايضاً لم ينحرف دليله عن الصحة والاستقامة. وان
كانت سلامة دليله ناشئة عن سليقته لاعتن القواعد لايعد من المنطقيين.
²⁸(الفكر هو الكشف) حاصله: ان الولد كما انه نتيجة علل مترتبة في الحلقة كالجند والاب ولابد
لوجوده من تلك العلل، كذلك المعرفة نتيجة علل مترتبة كالجنس البعيد والقريب والفصل لابد لمعرفته
من وجود هذه العلل وترتيبها.
فالفكر مقلد الحلقة يحلل سلاسل العلل ويأخذ منها ما يناسب مطلوبه فيركب ويصنع ما يصنع.
(أي بتخريج السلسلة) أي بتحصيل المبادئ المناسبة للمطلوب وادخال بعضها في بعض. كادخال الحد
الاصغر تحت الحد الاوسط وادخاله تحت الحد الاكبر.
²⁹(جزاء لما دل) تقديره: إذا كان المنطق عاصماً فهالك، أي حذ من قواعده الخ. . .

سميته [1] بالسلم [2] المنورق يرقى به سماء علم [3] المنطق

(الجزء هو الوجوب عرفاً) إشارة إلى ما يردّ ما يرد وجه الورد، ان هاك أمر، والامر ليس بخير، والجزاء لابد ان يكون خيراً حتى يكون ويصلح جزاء للشرط. والامر لكونه إنشاء لا يكون باقياً فكيف يكون لازماً.

وجه الرد ان الامر مستلزم عرفاً للوجوب. فالامر ملزوم والوجوب لازم. وقد اقيم الملزوم مقام اللازم. (تقديره إذا كان المنطق عاصماً وجب الاخذ من قواعده) اي لزم لزوماً عرفياً كما يقال بين الناس: ينبغي ان تفعل كذا او لا ينبغي.

- [1] أيها الناظم! ليهنك القطوف الجواد الذي لا يتقل الحاذ في تسميته ترسم تمثيلي.³⁰
- [2] علم الشخص، لان المصباح المتمثل في المرايا الكثيرة مع انه الف واحد.³¹
- [3] المرسوم بمقوى النطق اللفظي، ومسدد النطق الادراكي، ومكمل القوة النطقية.
- شعبات فصل الانسان³².

والله [1] أرجو ان يكون [2] خالصاً [3] لوجهه [4] الكريم ليس ناقصا

[1] التقديم يقوى جناح «خالصاً».³³

³⁰ (ليهنك) مضارع هنا محذوف اللام يحزم اللام تبريك وتهنئة لقطوف الناظم.

(وفي تسميته ترسم) اذ يستفاد من تسميته بالسلم تشبيهه به. ويستفاد من التشبيه جعل السلم الذي هو آلة للصعود الى الفوق مثلاً للتأليف. والايضاح بالامثلة رسم كما اشير اليه آنفاً. فالمراد من الرسم التعريف مطلقاً لا الرسم الاصطلاحي.

³¹ (علم الشخص) كأنه قيل: ان امثال هذه الاسماء لإطلاقها على كثيرين، كليات ذوات جزئيات. فأشار الى الجواب، بأن الاسم اذا وضع باوضاع متعددة لاشخاص لا يقتضي الكلية، لان كلاً من اوضاعه لواحد لا لكثيرين. نعم، مع ان كون المصباح مرئياً في المرايا الكثيرة لا يخلّ وحدته لأنها صور لا ذوات.

³² (المرسم) صفة العلم. أي بهذا العلم يتقوى الانسان في نطقه اللفظي، ويتسدد في نطقه الادراكي، ويزداد في قوته العقلية. هذا اشارة الى ان الناطق الذي هو فصل الانسان متضمن لهذه النطوق الثلاثة.

فالمرسم اي المعرف لا الرسم الاصطلاحي. .

³³ (التقديم يقوى) أي تقدم المفعول بفيد الحصر، وهو يرد توجيه الرجاء الى غيره تعالى فيحصل الخلوص به ايضاً فيتكرر الخلوص فيتقوى.

[2] لان الاخلاص لا يكفي في حصول الخالصية، او لعدم الأمن من دسائس النفس.

[3] اذ لامناص بالنص الا في المستثنى الثالث في الحديث.³⁵

[4] هذا من أساليب التزييل التزييلية، المبني على النورانية كالشمس، مثلاً وجهها عين ذاتها، كما ان ذاتها عين وجهها.³⁶

فصل في جواز الاشتغال به

والخلف [1] في جواز [2] الاشتغال به على ثلاثة أقوال

[1] ما اعظم ضرر الاطلاق في مقام التقييد، والتعميم في مقام التخصيص! ومن هذا تتعاضد الاجتهادات المتأخية.³⁷

³⁴ (لان الاخلاص) اي الاخلاص مصدر من العبد، والخالصية اي الحاصل بالمصدر من الله تعالى. ولا

لزوم بينهما. فليست الخالصية الا فضلا من الله تعالى فالتقدم للتقوية لازم.

³⁵ (إلا في المستثنى الثالث في الحديث) وهو: هلك الناس الا العالمون هلك العالمون الا العاملون، هلك العاملون الا المخلصون.

³⁶ (هذا) اي التعبير عن الله تعالى باضافة الوجه اليه.

(من الاساليب الخ) اي من التعبيرات التي استعملها القرآن تنوياً للتقريب الى فهم البشر.

(كالشمس مثلاً) اي بلا تشبيه. اي ان الشمس كما أنها لكونها نورانية لا يفرق بين ذاتها ووجهها، بل كلاهما واحداً.. كذلك وجه الله تعالى عين ذاته وذاته عين وجهه. فمضى أضيف الوجه اليه تعالى يُراد الذات. اي يكون الاضافة من قبيل اضافة المسمى الى الاسم. فلا إشكال.

فابن الصلاح والنواوي [1] حرما وقال قوم [2] ينبغي [3] أن يعلمنا[4]

- [1] أي لأدائه الى ترك الواجب، او لانجراره الى الفاسد، او لاختلاطه بالباطل، او لانحراف المزاج الذي يأخذ من كل شيء سيئه. وإلا فتعصب بارد.³⁹
- [2] عرف في الاول، لأنه نكرة أو معرفة. ونكر في الثاني لانه معرف أو منكر.⁴⁰

³⁷ (ما اعظم ضرر الاطلاق الخ) يعني ان حواز الاشتغال بالكلام مقيد بقيد الاستعداد، وخاص بذوي القرينة. فلو اعتبر هذا القيد لم يبق الخلاف والشقاق بين ذوي الاجتهادات؛ اذ لا يخفى ان عدم الجواز إنما هو بدون هذا القيد وحوازه معه. فمن عدم اعتبار هذا القيد هنا وقع بين ذوي الاجتهادات بالمخالفة ماوقع من العداوة.

³⁸ (سلب الضرورة الخ) اي المراد بالجواز هنا عدم اللزوم العرفي المعبر عنه بالانبغاء بين الناس حينما يقول بعضهم لبعض: ينبغي ان يكون الامر هكذا وهكذا، أي يلزم.

ولا يخفى ان الضرورة الاختيارية اذا انسلبت بقي الجواز الاختياري العرفي فلا مانع للاشتغال به عرفاً.

³⁹ ان الاستاذ يشير الى أسباب التحريم. (أي لأدائه الى ترك الواجب) أي ان لم يجعل مقدمة لعلم التوحيد (او لانجراره الى الفاسد) كجامع الحطب بالليل. (او لاختلاطه بالباطل) اذ المركب من الصحيح والباطل باطل والاشتغال بالباطل حرام (او لانحراف المزاج) أي انحراف فكره وذهنه عن صوب الصحة.

⁴⁰ (عرف في الاول) أي القول القائل بالتحريم. حيث ذكره بالكنية والنسبة الى العلم، (لانه معرفة) بين الناس.. (أو نكرة) عند السامع فعرفه له.. (ونكر في الثاني) وهو القائل بالجواز.. (لانه معرف) أي بالبيت الآتي.. (او منكر) اي لأن السامع لا يعرفهم وليس طالباً لمعرفتهم.

- [3] اي ينطلب اي الانبغاء لزوم طبيعي لاعقلي أي فطرته مسخرة للعلم. فكما أن مقتضى الفطرة في أفعال الجامدات يوجه بالضرورة، كذلك مقتضاها في مظان الاختيار يوجه بالضرورة أيضاً، لكن من عالم الامر.⁴¹
- [4] لأنه مقدمة الواجب، ولأنه دليل ترك الشر، وإلا فتعصب الصنعة.⁴²

⁴¹ (أي ينطلب) من باب الانفعال اي طلب العلم طبيعي لأُطلب بقصد بل ينطلب بنفسه.. (اذ فطرته مسخرة للعلم) اي لاتنفك عن العلم. فكما ان مقتضاها في الجامدات يوجه بالضرورة مثل النار محرقة بالضرورة كذلك في مظان الاختيار يوجه بها مثل الانسان عالم بالضرورة. اي بحسب الفطرة.. (لكن هذا من عالم الامر) أي والاول من عالم الخلق اذ الماديات بالخلق وغيرها من عالم الامر كالروح.

⁴² (لأنه مقدمة الواجب) وهو التوحيد وردّ الكفريات .. (ولأنه دليل الشر) أي دليل على معرفة الشر، لأن من لم يشتغل بالكلام لا يفرق بين الاقوال السالبة والباطلة. فلزم الاشتغال به ليعرف الباطل ليتوقى منه؛ إذ لا يتحفظ من ومما لايعرف. كما قال من قال:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه

والقولة المشهورة الصحيحة[1] جوازه[2] لكامل القرينة[3]

ممارس[4] السنة[5] والكتاب[6] ليهتدى[7] به الى الصواب

[1] لان تلقى الامة بالقبول امانة تجرد الحقيقة.

[2] أي «مندوب» لانه مكملٌ .. «مكروه» لانه قد يشوش .. «مباح» لان علم الشيء

خير من جهله .. «فرض كفاية» لانه المجهز .. «حرام» لغير المستعد، للمفهوم المخالف.⁴³

[3] والمستعد ايضا⁴⁴.

اعلم! ان من محاسن الخلقة والفطرة تقسيم المحاسن، ومنه انقسام المشارب، ومنه تفريق المساعي، ومنه امتثال فروض الكفاية في الخلقة، ومنه تقسيم الاعمال.

نعم: بتركه نزرع اكثر من السلف ونستغل الاقل.

[4] اي مجهز بالمنطقين المنجيين

[5] أي السنة الصغرى بجوانبها الاربعة، تفسير كبير لسنة الله الكبرى المنبئة في العالم

الاصغر والاكبر.⁴⁵

[6] أي (ذلك الكتاب لاريب فيه) الذي هو تمثال سنة الله في الفطرة، التي لا تبديل لها

ولا تحويل. أي المنطق الاعظم للانسان الاكبر، الذي قوته المفكرة نوع العالم الاصغر وهو الانسان.

⁴³ (أي مندوب) إشارة إلى انه يجتمع فيه الاحكام الشرعية

(لانه المجهز أي يجهز العقائد الحققة. وتصفياتها في كل قطعة من فروض الكفاية.

(للمفهوم المخالف) أي عكس كامل القرينة، بان لم يكن له قرينة ولا كمالها.

⁴⁴ (والمستعد ايضا) عطف على كامل القرينة في المتن. اي من له استعداد بالقوة فقط.

⁴⁵ (السنة الصغرى) وهي السنة المحمدية التي جوانبها الاربعة عبارة عن الحديث القدسي والقولي والفعل

والتقريري. وتلك السنة كشافة للسنة الكبرى المنتشرة بين انواع ذوي الحياة وبين طبقات الكائنات من

القوانين والارتباطات التي لا تبديل لها ولا تحويل.

[7] أي لثلا يزل الناظر لنفسه، ولا يضل الناظر لغيره. فان الاستدلال للنفي غالب
،دون الاثبات في العقائد.⁴⁶

فصل في انواع العلم الحادث

ادراك[1] مفرد[2] تصوراً [3] علم ودرك[4] نسبة[5] بتصديق وسم
[1] للنفس في الادراك فعل، يستتبع اضافة، تستلزم انفعالاً، يستولد كيفية، تستتردف
صورة. مع انها علم معلوم ايضاً. والاول صفة. والثاني مظروف للذهن.⁴⁷
[2] اي ولو حكماً باجمالية النسبة.
[3] الاطلاق المستفاد من الاطلاق تقييد. اي التصور المطلق لا مطلق التصور.⁴⁸

⁴⁶ (فان الاستدلال الخ) حاصله: ان الحق والصواب في المسائل أقل، وغير الصواب اكثر واغلب.

فالاحتياج الى الدلائل النافية لغير الصواب اكثر واغلب من المثبتة للصواب.

⁴⁷ (مع انها علم معلوم ايضاً) أي الادراك عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن. فتلك الصورة من حيث ينتش ويتصف بها الذهن تكون علماً وصفة. ومن حيث حصولها في الذهن تكون مظروفة للذهن ومعلوماً لتعلق ذلك الانتقاش به.

⁴⁸ (أي التصور المطلق لامطلق التصور) دفع لما يوهمه قول الناظم من عدم المطابقة بين التعريف والمعرف، اذ المتبادر من قوله (تصوراً علم) مطلق التصور أي سواء كان ذلك التصور مع الحكم او لا. وهذا عام يشمل التصور مع الحكم ايضاً، لان محل حصوله الذهن. وبهذا الاعتبار يكون المعرف اعم من التعريف.

[4] غيّر لمغايرة النوعين في التعلق لا في المتعلق فقط؛ فان الاول كالحل، والثاني كالربط والعقد.⁴⁹

[5] أي درك ان النسبة واقعة مفصلة مستردف الازعان. لا درك نسبة؛ فانه شرط او شرط. ولا درك وقوع النسبة؛ فانه تابع⁵⁰.

وجه الدفع ان المعروف هنا اعني (تصورا) لكونه غير مقيد، مقيد بالاطلاق، أي التصور المطلق. وهو خاص لايشمل التصور مع الحكم. فالمعرف يساوي التعريف فلا اشكال.

⁴⁹ (غير لمغايرة الخ) أي بّدل الادراك بالدرك، لان التصور والتصديق كما تغايرا في المتعلق لانه في الاول المفرد وفي الثاني الحكم تغايرا في التعلق ايضا. لان التعلق في الاول بطرف القضية وفي الثاني بالنسبة بينهما. ولا يخفى ان وجود النسبة يتوقف على العقد والربط بين الطرفين والاول يدل على الانفصال بين الطرفين وانحلالهما عن النسبة.

⁵⁰ (اي درك ان النسبة واقعة) يعني ان الظاهر من هذا القول: ان الناظم ذاهب الى مذهب القدماء من أن التصديق عندهم عبارة عن درك النسبة التامة الخيرية أي درك الثبوت بين الطرفين. بناء على ان اجزاء القضية عندهم ثلاثة: الموضوع والحمول وثبوت الثاني للاول. لكن عند المتأخرين عبارة عن درك وقوع الثبوت بينهما. فالاجزاء عندهم اربعة ان جعل الثبوت المسمى عندهم بالنسبة بين بين شرطاً أي جزء او ثلاثة ان جعل شرطاً.

وصف الاستاذ ذلك الادراك بالاذعان في سائر رسائله اي الاطمئنان القلبي إشارة إلى ان القائل «لكلمة التوحيد» من غير اذعان واطمئنان بمفهومها لا يفوز بحقيقة الايمان.

وقدم الاول[1] عند الوضع لانه[2] مقدم بالطبع[3]

[1] وإن كان متأخراً في النهاية، لانه النتيجة. اذ التصديقات معرفة نسب الشيء. ونسب الشيء رسم صورته.⁵¹

[2] اذ ليس للجعل ان يعزل مانصبه الخلق. وان الصنعة تلميذ الطبيعة، نورها مستفاد منها. وان الاختيار متمم الفطرة مانع المانع ولاينوب عنها.⁵²

[3] اي شرط او جزء، ولايجوز تقوم الشيء بالنقيضين، او اشتراطه بنقيضه؛ لان التصور ليس حنساً ولا ذاتياً للتصورات، بل عرض عام كالمصطلحات لافرادها.⁵³

⁵¹ حاصله: ان التصديق لكونه يتوقف على تصور اجزاء القضية يكون التصور مقدماً عليه.

وكذا ان التصديق عبارة عن معرفة نسبة الموضوع إلى محمولاته، كنسبة زيد إلى الكاتب والشاعر وغيرهما وتلك النسبة رسم ناقص له وهو يفيد حصول صورته في الذهن. وما هذا إلا تصور. فالتصديق ينجر وينتهي الى التصور. فالتصور نتيجة للتصديق متأخر عنهما.

⁵² (إذ ليس للجعل) حاصله: أن التصور شرط أو جزء للتصديق وهما مقدمان على الكل، والمشروط طبعاً وفطرة. فليس للمواضع أن يخالف مقتضى الخلقة باختياره عازلاً للفطرة، لأن الاختيار انما هو تلميذ ينلو تلو استاذة ولاينوب منابه. وإنما وظيفته دفع الموانع لإكمال الخلقة.

⁵³ (أي شرط أو جزء) دفع لما يقال: من أن التصور والتصديق ضدان أو نقيضان، فكيف يكون احدهما جزءاً أو شرطاً للآخر؟

والنظري [1] ما احتاج [2] للتأمل [3] وعكسه [4] هو [5] الضروري [6] الجلي

[1] أي منهما، أي الادراك والدرك بمعنى المدرك، أي ماصدق عليه في زمان ما⁵⁴

[2] أي بالعموم وإلا فالإلهام والتعليم والتصفية من طرقة⁵⁵.

[3] أي استكشاف الرتب متحركاً لتحصيل المادة، مستردفاً لتجريد الذهن عن الغفلات، مستتبعاً لتحديق العقل نحو المعقولات، مستصحباً لملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول، منتهياً الى البسائط. ثم متحركاً لتحصيل الصورة، مستصحباً للتفطن، مستلزماً لترتيب الامور، مولداً للمرتبة الحاصلة بالمصدر. «هذه الحقيقة مزقتها العوام شذراً مذراً»⁵⁶.

[4] أي لا منطقاً ولا لغة.⁵⁷

وحاصل الدفع: أن الشرط أو الجزء للتصديق إنما هو التصور الخاص لا التصور الذي هو عرض عام. وإنما يلزم ذلك لو كان ذاتياً للتصورات.

⁵⁴ (أي منهما) راجع للتصور والتصديق. لا مفسر بما بعده، لانه غير مذكور.

(بمعنى المدرك) اول باسم المفعول ليصح الحمل. ولشمول التعريف لما يدرك بعد عمم الزمان بقوله (في زمان ما).

⁵⁵ (أي بالعموم) أي الدرب الكبير والطريق العام. وإلا فله طرق أخرى كالألهام والتعليم والتصفية.

⁵⁶ (أي استكشاف الرتب) حاصلة ان للذهن لاحضار الدليل حركتين احدهما انه يلور في ساحة المعلومات والمعقولات يبحث عما يناسب لإثبات مدعاه. فاذا وجد تلك المقدمات المناسبة جمعها ويختتم حركته الاولى للمادة. ثم يعود ثانياً لتحصيل الصورة، فيضع كلاً من المقدمات في موضعها مراعيًا للشرائط، فتتشكل الصورة ايضاً فيتم الدليل ويصل الى المطلوب. .

⁵⁷ (أي لا منطقاً ولا لغة) أي المراد من العكس هنا المعنى العرفي الذي هو عبارة عن الضدية فقول (عكسه) أي ضده لا العكس المنطقي، الذي هو عبارة عن تبديل الطرفين، ولا اللغوي أي الانتقال من جهة الى جهة مثل الانعكاس.

[5] «هو» للجمع و «ال» للمنع او للبداهة كوالدك العبد⁵⁸ .

[6] أي الذهني لا الخارجي مقابل الإمكان⁵⁹ .

ومابه [1] الى تصور [2] وصل [3] يدعى [4] بقول شارح [5] فلنبتهل

[1] هذا قول شارح للقول الشارح:

ان ادخلت في «ما» القاموس، وقسم من التقسيمات، واكثر التفسيرات، وكل التمثيلات وجميع الامثلة لم يمتلئ⁶⁰ ...

⁵⁸ (هو للجمع) اي للاشارة الى جامعية التعريف، لان (هو) يدل على حصر المعرف في التعريف (وال للمنع) أى للدلالة على كون التعريف مانعا عن الاغيار لانه للعهد الخارجي او للبداهة كما ان (ال) في (والدك العبد) للبداهة. .

⁵⁹ (اي الذهني) اي البديهي لانه هو الضد للنظري. اما الخارجي فيمعنى الوجوب الذي هو مقابل وضد للإمكان. .

⁶⁰ (ان دخلت في ما) يعني أن لـ (ما) بطنا لو أدخل فيه جميع ماذكر -لكن من قسم التصورات - لم

مافي الباء من السببية علة معدة حضوراً وبجامعة حصولاً⁶¹ ..

أي ذاتاً أو صفة أو لازماً موضوعاً أو مفهوماً بنوعيه، أو مدلولاً بأنواعه، أو مراداً، أو ماهية حقيقية أو اعتبارية أو اصطلاحية مفصلاً أو مجملًا تاماً، أو ناقصاً بالعلل أو المعلولات أو بكليهما⁶² ..

[2] اي متصوراً بوجه، فإن المجهول المطلق كما يمتنع الحكم عليه يمتنع تعريفه...

[3] مصدره نائب فاعل، ميزانه ومفهومه روح كل محمولاته وجنس عال لها. كما ان المعلوم اب لموضوعاته و «المعلوم موصل» ام مسائله⁶³ ...

[4] اي الدعاء. هذا آخر صـورة انتهت اليها هذه النسـبة مناد على اسمية التعريف لإحضار ذات وقول. اي مركب ولو ذهنياً. لان البسائط لاتعرف بل تتحدس حدساً⁶⁴ ..

يتملى ولم يشبع.

يعني أن كل مافي جوف (ما) مما ذكر تعريفات توصل الى معرفات..

⁶¹ (ما في الباء من السببية) يدل على أن التعريف علة لاحضار المعرف، بحيث لولاه لم يحضر. وبعد الاحضار والحصول، علة بجامعة ومقارنة معه لاتنفك عنه للزوم بينهما.

⁶² (أي ذاتاً او صفة الخ) إن شئت إيضاح هذه الاقسام مع الامثلة فراجع قير الاستاذ رضي الله عنه وأرضاه (وهو في رتبة رفيعة من ربي ولاية اسباطة مستور مجهول ممنوع عن الناس!!!).

⁶³ (أي مصدره نائب فاعل ميزانه) أي فعل الوصول على أنه من باب التضمين (ومفهومه) هو الوصول:

حاصله: أن التعريف كالاب ملحق للمعرف. أي نافخ لروح الوصول في رحم المعرف. فالتعريف موضوع والمعرف محمول والوصول روح منفوخ منه في رحمه. فكل المسائل داخلة في (المعلوم موصل) أي المعلومات موصلة الى المجهولات...

⁶⁴ (اي الدعاء) اي مصدره الدعاء بمعنى النداء أي يسمي وينادي..

(هذا) أي ندائه بالقول الشارح وتسميته به آخر صورة ينجر وينتهي اليها النسبة التضائية بين العرف والمعرف، اذ بينهما تضائيف. أي التسمية انما تتحقق بعد تمام الوصول لان الاسم بعد تمام المسمى... (هذا) مبتدأ (آخر) خبره الاول (مناد) خبره الثاني. أي يدل على ان التعريف اسم لما كان مركباً من ذات

[5] اي مستقرئ مواطئ النشو، ومدارج الاستكمال، ومحلل يرد الشئ الى اصله.⁶⁵

وما [1] لتصديق[2] به[3] توصل[4] بحجة[5] يعرف[6] عند العقلا[7]

[1] «ما» موصوفة، اي تصديق، اي لاتصور. لان النوعين غير متجانسين فلا يتوالدان وإن تلازما...

[2] كما تضمن اللام «الى» تضمن «توصل» «تكلف». فالاول متعلق بالثاني، اذ هذا التصديق مدعى. والثاني بالاول، اذ هو نتيجة باول وبالاطلاق أو التخيل أيضاً⁶⁶...
[3] وبالجزئي على الجزئي، او الجزئي على الكلي، او بالكلي على الجزئي⁶⁷.

وصفة ولو ذهنًا، كالمناطق في الحد الناقص. اذ البسيط لا يعرف وانما يعرف بالحدس أى الانتقال دفعة وفجأة من المعلوم الى المجهول..

⁶⁵ أي (مستقرئ) اي التعريف مفتش يبحث عما ينشأ ويحصل عنه المعرفة من الاجناس والفصول والخواص والاعراض. وكذا محلل شارح يرد المعرفة الى أصله. مثلاً: ان من يريد أن يعرف الانسان يتحرى أولاً ما يتركب منه من الاجناس كالجوهر والجسم والجسم النامي والحيوان. ومن الفصول كالتقابل للابعاد الثلاثة والنامي والحساس والناطق. ثم يجمعها سائرًا لها في بطن الحيوان الناطق فيتولد الانسان.

⁶⁶ كما تضمن (اللام) معنى (الى) اي لان الوصول يتعدى بالى (تضمن توصل معنى تكلف) لان الوصول يحصل بالكلفة فاناسب تضمين التوصل. فاللام في (لتصديق) له معنيان: معناه الاصلي، ومعنى (الى). (فالاول) اي اذا نظر اليه بالمعنى الاصلي (متعلق بالثاني) التكلف المتضمن للتوصل (اذ هذا التصديق) اي مدخول اللام (مدعى) وفي اثبات المدعى المجهول كلفة، فاناسب تعلقه بالتكلف (والثاني) اي اللام بالمعنى الثاني (متعلق بالاول) اي التوصل المتضمن (اذ هو) اي التصديق المدخول للام (نتيجة باول) أي سيؤول وسيرجع ويصير نتيجة. وفي نتائجها لا يوجد الكلفة فالمناسب تعلقه بالتوصل لا بالتكلف. (وبالاطلاق أو التخيل أيضاً)، أي ذلك التصديق المدخول للام لكونه غير مقيد شامل للقسمين. أي ما كان مدعى وما كان نتيجة، وبالتخييل والتقدير ايضا يمكن الشمول للقسمين.

[4] زاد هنا وجرده في التصور للإشكال في الأشكال، والاشتباك في الدليل. «ومصدر
المجرد نائب فاعل المزيد» أي وصولاً لازماً إلى معلوم، أو مظنون لذات الدليل، أو صورته أو
موهوم أو متخيل أو جهل مركب⁶⁸..
[5] اعلم!

إنها نسبة انسال الحادثات، وسرادة سلاسل مناسبات الكائنات، وتمثال مجاري الحياة
من جرثوم الحقيقة العظمى إلى الثمرات⁶⁹..
[6] مجاز من «يتحد» وهو من «يحمل» وهو من «يحدد» والمعرفة هي كيفية هذه
النسبة، إشارة إلى استغناء هذه الدعوى عن الدليل...

[7] اللام عوض الصفة أي المنطقيين. لا الاضافة لان «عاقلاً» من ذي كذا⁷⁰.

⁶⁷ (وبالجزئي على الجزئي) أي الوصول قد يكون بالجزئي على الجزئي، مثل: هذا زيد، وزيد ضاحك،
فهذا ضاحك (وبالجزئي على الكلي) كما في الحدسيات، كالانتقال من بعض الامارات إلى المطلوب
الكلي (وبالكلي على الجزئي) مثل: كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فبعض الحيوان كاتب.
⁶⁸ (زاد هنا) قائلاً توصل من المزيد (وجرد هناك) قائلاً وصل من الثلاثي (للاشكال في الأشكال) بكسر
أول الاول وفتح في الثاني. يعني أن الإشكالات الواقعة في الاشكال والضروب والقياسات أحررت على
ترجيح المزيد على المجرد إشارة إلى زيادة الكلفة هنا.

(ومصدر المجرد نائب فاعل المزيد) يعني أن (توصل) لكونه بناء المجهول يقتضي نائب الفاعل ولا مفعول
ينوب منابه لكونه غير متعد فأشار الاستاذ إلى أن مصدر المجرد أعني الوصول نائب عن فاعله.
فمعنى توصل (وقع الوصول) (أي وصولاً) مفعول مطلق نوعي (لازماً) صفة للإشارة إلى اللزوم بين
الدليل والنتيجة (إلى معلوم) متعلق بالوصول أي نتيجة ذات يقين (أو مظنون) أي من الظنيات (لذات
الدليل أو صورته) أي سبب الظنية ما وجد في الدليل أو صورته من موجبات الظن (أو موهوم) أي من
الوهميات.

⁶⁹ (اعلم إنها نسبة لأنسال... الخ) الضمير عائد للحجة. (نسابة) صفة مبالغة من النسبة. بمعنى كثير المعرفة
بالانساب. والأنسال جمع نسل بمعنى الذرية. أي الحجة الالهية كأنها تاريخ جامع للحداثات الكونية
وعارف بتناسل بعضها عن بعض.
(وسرادة سلاسل) أي مركز لاجتماع تلك السلاسل كأنها «سائرال» محل ومرابط لتلك السلاسل.

واعلم!

ان الكل كالانسان مثلاً: في حكم مصدره جزئه مستتر تحت جزئه او خلفه كالعين للمفتش والاذن للجاسوس والعقل للمنطقي⁷¹.

⁷⁰ (اللام) اي الالف واللام في العقلاء (عوض) اي بدل (عن الصفة) اي عقلاء منطقيين (لا الاضافة) اي عقلاء المنطق. لان العاقل ليس باسم فاعل حتى يضاف الى مفعوله (بل هو من ذي كذا) اي من باب ذي كذا. فالمعنى عند ذوي العقول من المنطقيين.

⁷¹ واعلم!

(ان الكل كالانسان) اي المركب من اجزاء كالعين والاذن وغيرهما اذا وقع (في حكم) اي فعل (مصدره) اسم مكان ضميره عائد للحكم مبتدأ خبره (جزؤه) والضمير راجع للكل. والجملة صفة الحكم مثل (تجسس زيد) فان التجسس يكون بالاذن. فالقاعدة في التعبير عن ذلك الحكم والفعل اما استنار الفاعل اي الكل في ذلك الجزء او اضافة الكل اليه بواسطة (ذو) فيقال للشخص المنطقي عاقل او ذو عقل لان المنطق يصدر من العقل وللمفتش عاين او ذو عين هكذا. والى هذا أشار بقوله (مستتر تحته او خلفه) كالعين للمفتش والاذن للجاسوس والعقل للمنطقي.

انواع الدلالات الوضعية

دلالة [1] اللفظ [2] على ما [3] وافقه [4] يدعوها [5] دلالة المطابقة [6]

[1] هذه هي الثانية من احوال اللفظ الاربعة التي يقسمها اللفظ واللغة والمنطق والبيان والاستنباط الاصولي من الوضع والدلالة والإستعمال والفهم⁷².

[2] اعلم!

مأدق حكمة الله في اللفظ وما أعجب شأنه وما ألطفه نقشا! ان الرابط بين مأخذي جنس الانسان وفصله هو النَّفْسُ ذو الرأسين، الموظف بوظيفتين، صاحب الثمرتين، الموجه الى القبلتين، الثمر اسافله لئلا حياة الحيوان مع تصفية مائها، والمولد أعاليه لحركات نطق الناطق. فبدخوله الى عالم الغيب يصفى الدم الملوث بانقراض الحجيرات المحللة، بسر امتزاج (مولد الحموضة الهوائي بكربونه) بسبب العشق الكيميوي. فاذا يمتزج العنصران يتحد كل جزئين منهما. واذا يتحدان يتحركان بحركة واحدة. فتبقى الحركة الاخرى معلقة باقية. فبسر «تحويل الحركة حرارة والحرارة حركة» تنقلب تلك الحركة الباقية المعلقة حرارة غريزية. اعني

⁷² (التي انقسمها اللفظ واللغة الخ) ان قيل المقسوم اربعة والمقسوم عليه خمسة فكيف يصح التقسيم؟

قلت، نعم، لكن التقسيم أيضاً على أربعة، اذ اللفظ خارج عن المقسوم عليه، اذ الوضع ناظر الى اللغة والدلالة الى المنطق والاستعمال للبيان والفهم للاصول. لكن لا تظن أن اللفظ بقي خارجاً عن التقسيم، بل هو كالآدم لهذه الاربعة تأخذ من حصة كل واحد، إذ بيده رأس حصة كل منها، حيث يقول اللغوي وضع اللفظ لهذا المعنى والمنطقي دلالة اللفظ على هذا المعنى مطابقة وهكذا..

فاللفظ داخل في حصة كل. وبهذا الاعتبار تأخذ الام من حصص الاولاد اربعا..

نار حياة الحيوان. فبينما يخرج النَّفس من عالم الغيب الى عالم الشهادة تبعاً اذ يتداخل في المخارج متكيفا بالصوت والصوت يتفرق على المقاطع متحولاً حروفاً «اجدى من تفاريق العضا». بينما هي قطعات صوت لاهراك لها. اذ صارت أجساماً لطيفة عجبية النقوش، غريبة الاشكال، حاملة للاغراض والمقاصد، تتطاير مترنمة من أوكارها، مرسله الى ماقدر لها صانعها الحكيم سفراء بين العقول. فاللفظ زبد الفكر، صورة التصور، بقاء التأمل، رمز الذهن. فبسبب الخفة والتعاقب وقلة المؤنة وعدم المراحة وعدم القرار ترجح اللفظ لهذه النعمة العظمى: فما أجهل من يكذب او يسرف بقيمة هذه النعمة!

[3] «أي المفرد» لان دلالة المركب على جزء معناه مطابقة. واللفظ اماره ورمز على ما في الذهن على مذهب، وعلى ما في الخارج على مذهب⁷³..

[4] أي مقدار قامات المعاني.. لا يشتكى قصر منها ولا طول⁷⁴.

[5] فيه مامر في «يدعى» فان نسبة الحكم لها صور متفاوتة واستحالات متسلسلة⁷⁵.

[6] وان قارنها دلالة التضمن والالتزام بتسليم بقاء الضعيف مع القوي، ووجود الدلالة بدون الارادة؛ لان الحيثية مرادة في «مقول الاضافة» بسر ان الحكم على المشتق وما في معناه يدل على التقييد⁷⁶...

⁷³ (أي المفرد) لان اللام في اللفظ للعهد والاشارة الى المفرد فلا يرد على حصر التقسيم وجمعه دلالة المركب على جزئه مطابقة على ماسيجى فلا تبقى خارجة عن التقسيم وعن اقسام الدلالة، لان المقصود من الوضع في الدلالة المطابقة ليس وضع اللفظ لعين المعنى بل ما كان للوضع فيه مدخل..

⁷⁴ (أي مقدار قامات) اقتباس من شعر الشاعر:

والفاظ رفاق النسخ قدت على مقدار قامات المعاني

⁷⁵ (فان نسبة الحكم) نعم. ان دلالة اللفظ على المعنى لها صور وعنوانات كالتطابق والتضمن والالتزام وانقلابات متسلسلة بتبدل المواضع والتراكيب. مثلاً: ان الناطق يكون تارة مدلولاً تارة تضميناً وتارة التزامياً وهكذا..

⁷⁶ (لان الحيثية مرادة) علة لمقدر: كأنه قيل بعد تسليم المقارنة والبقاء لا يصح ولا يخص التسمية بالمطابقة فأجاب: بان الحيثية مرادة وانجوز لإرادتها ترتب الحكم على المشتق كما هنا. اي من حيث وافقه..

وجزئه [1] تضمناً [2] وما [3] لرم فهو التزام ان بعقل [4] التزم [5]

[1] بمقدمتين نقليّة وعقليّة. ببقية ارادة واحدة، لامستقلة. والا فمطابقة مجاز او حقيقة قاصرة. ولا بارادة مشتركة وإلاّ فمجاز وحقيقة. وبالدخول في جواب ما هو، لا الوقوع في طريق ما هو. فما ذكر عند المنطقيين وإلاّ فمطلق⁷⁷.

⁷⁷ (مقدمتين) اي دلالة اللفظ على جزء المعنى ثابتة بمقدمتين نقلا وعقلا. أما نقلا: فلأن دلالة اللفظ على جزء المعنى ليست مهجورة، بل هي ثابتة عند العلماء ومعتبرة في الاحكام. وأما عقلا: فلأن وجود المركب انما هو بوجود الاجزاء ولولاها لم يوجد، فاستلزامه لها ودلالته عليها ضرورية. (وبالدخول في جواب ماهو) عطف على (ببقية) اشار به الى لزوم تصور ذلك الجزء بالجزئية والا لم تكف الدلالة تضمناً. وانما يعلم ذلك التصور بصلاحيّة ذلك الجزء للدخول في جواب ماهو لان تعبير

[2] هذا والالتزام مصدران جعليان مشتقان من الدلالة التضمنية والالتزامية⁷⁸.

[3] أي خارج وإلاّ تداخل القسمان⁷⁹.

[4] أي عقلياً بيّنا أخص عند المنطقي. والّا فسواء عقلياً أو عادياً أو عرفياً أو شرعياً أو اصطلاحياً أو دائماً أو مؤقتاً للكلمة أو كلام أو قصة. أو اللازم لتصور أو تصديق أو تخيل أو معنى من المعاني الحرفية التي لاوطن لها، تبعياً أو قصدياً⁸⁰.

[5] أي وإن كان ضدّاً إذ كثيراً ما يكون اقرب الاشياء الى الشيء خطوياً ضده، لاسيما اذا انضاف الى الضدية الاضافية. حتى قبل ان النقيض نظير نقيضه⁸¹.

الدخول خاص بالاجزاء والوقوع عام فالحيثية مرادة. أي من حيث هو جزء. وإلى هذا أشار بقوله (لا الوقوع في طريق).

⁷⁸ (وهذا) أي التضمن (والالتزام مصدران) توجيه لما يقال: من ان التسمية بالتضمن والالتزام ليست بصحيحة اذ لايجوز حملهما على الدلالة.

وجه التوجيه: انهما مصدران جعليان أي مشتقان أي مشقوقان أي متغيران أي محرفان من التضمنية والالتزامية. مثل «شمو من شمس الدين».

⁷⁹ (أي خارج) ليخرج الداخل من شمول (ما) (والّا تداخل القسمان) أي التضمن والالتزام لان الجزء الداخل لازم.

⁸⁰ (أي عقلياً بيّنا) هذه الاقسام المذكورة المتساوية عند غير المنطقي، ايضاحها بالامثلة ليس في وسع (عبد المجيد) الآن بل مدفون مع الاستاذ ا.

⁸¹ (حتى قبل ان النقيض نظير نقيضه) كالنور والظلمة والليل والنهار، فان تصور كل يُخطر الآخر بالبال.

فصل في مباحث الالفاظ

مستعمل[1] الالفاظ حيث يوجد إما مركب[2] وإما مفرد[3]

- [1] مسور كلية هذه القضية الاستغراق المكسوب من المضاف اليه، لوصفية المضاف. لانه حملية. والسور «حيث» من حيث أنها شبيهة المنفصلة⁸².
[2] المركب المركب مع مع مفرد ومع من مركب من⁸³ ...

⁸² (مسور كلية هذه القضية) حاصله: ان تشكل هذا التقسيم في شكل قضية حملية كلية شبيهة بالمنفصلة. موضوعها (مستعمل)، محمولها المردد بين إما و او. كليتها لمحافظة حصر التقسيم وجمعه. اذ لولاها لم يكن جامعا للاقسام. وسورها الاستغراق المستفاد من اللام في المضاف اليه، اذ لا يكتسب الاستغراق من الموضوع المضاف لانه وصف لا افراد له لذاته.

وشبهها بالمنفصلة في كون التردد بين جزئي المحمول لا بين قضيتين. ثم ان محمول هذه القضية الحملية لكونه كالمنفصلة لابد ان يكون كلية مسورة كالحملية ايضا محافظة لحصر التقسيم لكن الاستغراق في الشرطيات باعتبار الازمان والاوضاع. وسور هذه المنفصلة (حيث) فمعنى تلك القضية: كل لفظ مستعمل في كل زمان وعلى كل وضع اما مفرد او مركب.
⁸³ (المركب المركب مع مع مفرد) لان واحدا من جزئي المركب وقع بعد مع، ولم يبق فيه الا جزء واحد فهو قبل ذكر ما وقع بعد مع مفرد. (والمركب مع من مركب من. .) لان من بيان وتفسير لما قبله، فلو

[3] اي مع عدم اعتبار الغير لا اعتبار عدم الغير. أخره مع تقدمه لأن مافيه من العدم حادث لا أصلي. اذ وضع الالفاظ لاليفيد معانيها لتعينها أولاً، بل ليفيد مايعرضها بالتركيب. فالمركب مقدم. كما في دلائل الاعجاز⁸⁴.

فأول [1] ما [2] دل [3] جزئه [4] على [5]
جزء [6] لمعناه [7] بعكس [8] ما تلا

لم يلاحظ الجزآن في المركب قبل ذكر (من) يبقى المفسر بلا مفسر. فقبل ذكر (من) يلاحظ الجزآن فيه البتة، فهو مركب من أى (من) أجزائه.
⁸⁴ (اي مع عدم اعتبار الغير) اي واداته. سواء كان الغير موجودا او لا ليدخل عبد الحميد علما (لا اعتبار عدم الغير) اذ حينئذ يخرج هذا الفقير عن التعريف (أخره مع تقدمه) اي على المركب لانه جزؤه (لان مافيه من العدم حادث) لان وجود عدم وجود دلالة الجزء في مفهوم المفرد، إنما وجد بعد وجودها في شئ آخر، اعني المركب. مع ان الوجودي مقدم على السلي والاصلي على الحادث.

[1] من ديدلهم ترديف التقسيم القطعي بالعقلي للاثبات⁸⁵

[2] أي لفظ⁸⁶ [3] أي

واريدت⁸⁷

[4] أي المرتب في السمع⁸⁸ [5] أي بالذات⁸⁹

[6] أي له وقع⁹⁰ [7] أي المعني

91

[8] أي نقيضه⁹² ...

اعلم! ان المفهوم المركب فرداً فرداً هو وجود جميع الاجزاء. وللمفرد افراداً بعدد عدم
الاعم. فالاحص، ثم الاحص الى عدم الارادة. واحص الكل الاعم، اذ عدم الاحص أعم،
فيعم احداً وثلاثين عقلاً وستة واقعاً⁹³.

⁸⁵(التقسيم القطعي بالعقلي) أي من عادة العلماء اهتم بعد التقسيم القطعي أي الثابت ثبوته في الواقع،
يقسمون بالعقل أيضاً للاثبات. أي ليحصل الثبوت في الذهن أيضاً..

⁸⁶(أي لفظ) جنس وباقي القيود فصل فغيره ليس بمفرد ولا مركب كالإشارات..

⁸⁷(أي واريديت) أي ان دلت ولم ترد فمفرد كالحیوان الناطق علماً..

⁸⁸(أي المرتب في السمع) فالفعل الدال بمادته على الحدث وبهيئته على الزمان مفرد لا مركب ...

⁸⁹(أي بالذات) فالدال بالواسطة ليس مركباً، كالانسان الدال على قابل العلم بواسطة اللزوم.

⁹⁰(ليس له وقع) أي تأثير وفائدة فلا عبرة بأرادة دلالة (زاء زيد) على يده مثلاً..

⁹¹(أي المعني) كعبد الحميد فان مدلول جزئه ليس جزءاً للمعني المقصود إذا كان علماً فليس مركباً..

⁹²(أي نقيضه) أي لان (دلّ) نقيض (ما دلّ) فالمفرد والمركب نقيضان مفهومهما..

⁹³(اعلم ان لمفهوم الخ) حاصله: ان للمركب فرداً فرداً أي اجزاء يحصل ويتشكل المركب باحتماعها

فقط. وللمفرد أفراداً أي جزئيات واقساماً حاصلية من نفي كل واحد من القيود المذكورة المشروطة

لتشكل المركب. فيانعدام كل قيد مع بقاء الآخر فرضاً يحصل للمفرد قسم عقلاً. فاذا ضربنا القيود المنفية

في المفرد في الستة المشروطة الموجودة في المركب - المذكورة آنفاً - يحصل للمفرد ستة وثلاثون قسمًا

عقلاً. ولكن القيد الاول - أعني اللفظ - خارج عن الضرب لكونه مقسماً للمفرد والمركب. فيبقى احد

وهو على [1] قسمين أعني [2] المفردا [3] كلي [4] أو جزئي [5] حيث وجدا

[1] «على» حاملة بـ «الى» ظرفان لغوان. أي ينقسم الى قسمين ويقوم واقفاً عليهما

94
...

[2] كما أن «أى» للمطابقي و «المراد» للالتزامى - كذلك «أعني» وما يرادفه
للتضمني. اذ المذكور مركب⁹⁵.

[3] لا مقابل المضاف والجملة والنسبة

وثلاثون قسماً. هذا عقلي. وأما الخارجي فسته: وإلى هذا أشار بقوله (بعدد عدم الاعم.. الخ). نعم، بناء
على أن كل قيد ذى قيد أحص من مطلقه، كالإنسان الكاتب مع الإنسان..

والحاصل: أنه كلما يتزايد القيود يتخصص. يعني يكون الثاني أحص من الأول، والثالث من الثاني،
والرابع من الثالث، والخامس من الرابع، والسادس من الخامس. فالأحص من الكل الثالث؛ إذ لا أحص
تحتة. وهو مع كونه أحص الكل؛ بهذا الاعتبار يكون أعم الكل إذ لا أحص تحتة فهو مطلق والمطلق أعم
من المقيد....

⁹⁴ (على حاملة بـ الى). نعم، أن مجرور (على) أي (القسمين) بمادته وجوهره يقتضي تقدير (ينقسم)
وهو إنما يتعدى بـ (الى) وبثنيته المفيدة للحصر، إذ لا ثالث لهما يقتضي تقدير (ينحصر) أو ما يقوم
مقامه. ففي بطن (على) (الى).

(لغوان) أي سواء كان (على) أو (الى) فهما ظرفان لغوان لا ظرف مستقر لتعلقهما بالافعال الخاصة.
⁹⁵ (كما أن أى). حاصله: أن المعنى المجهول أن كان المعنى الموضوع له يفسر بـ (أى) وإن كان جزؤه
فبـ (عنى) وإن كان لازمه فبـ (المراد)..

اختار الناظم التفسير بـ (اعني) إشارة إلى أن الضمير في أول البيت أى في قوله (وهو على قسمين) راجع
إلى المذكور. وفيه المفرد والمركب. فلفظ (المذكور) المراد مركب المفرد من أجزائه. فاختيار الناظم
التفسير بأعني مناسب في موضعه. وإلى هذا أشار الاستاذ بقوله (إذ المذكور مركب) يعني أن ضمير (هو)
راجع إلى المذكور وهو مركب من المفرد والمركب...

[4] منسوب إلى كله الذي هو جزئيه⁹⁶

[5] منسوب إلى جزئه الذي هو كله. فالناقص زائد والزائد ناقص⁹⁷.

فمفهوم اشتراك [1] الكلّي كاسد [2] وعكسه [3] الجزئي [4]

⁹⁶ (منسوب إلى كله الذي هو جزئيه) الضمير للمنسوب؛ لأن الجزئي عبارة عن الكلّي، والتشخيصات فالكلّي جزء للجزئي والجزئي كل للكلّي فالنسبة بينهما من قبيل نسبة الجزء إلى الكل..

⁹⁷ (منسوب إلى جزئه الذي هو كله) لأن الكلّي. داخل في حقيقة الجزئي فالنسبة بينهما من قبيل نسبة الكل إلى جزئه. فالجزئي كل والكلّي جزء.

(فالناقص) أي الجزء المنسوب إليه الناقص بعدد حروفه من المنسوب (زائد) على المنسوب باعتبار كليته وشموله للغير. وكذا أن الزائد أي المنسوب الكثير الحروف من المنسوب إليه (ناقص) باعتبار تشخيصه وعدم شموله للغير.

[1] اعلم!

ان هذا الاشتراك اشتراك تمثيلي واتحاد وهمي. اذ الاشتراك والاتحاد بكلي معنييهما غير متصور هنا. بل المراد تطابق النسب. كنسأوى نقط المحيط لنقطة المركز. لو ذهب احداهما اليها كانت اياها وبالعكس. أعني أن الكلي لو خرج بالفرض من عالمه ودخل باب إحدى جزئياته - فبسر عدم العبثية - يفنى هو ويبقى ما في الجزئى من ظله فيتوهم الاتحاد.. وكذا لو تطاير بالفرض متصاعداً إحدى جزئياته من عالمها الى مقام الكلي، فبالوصول الى بابه يناديه «أنا زعيمكم هنا كما أنتم نوابي في مملكتكم». ثم ينطفئ. فيتوهم الاشتراك، ولو ممتنعاً. اذ الفرض ممكن⁹⁸..

[2] اي من المبادئ التصورية. اي رسم ناقص ليطمئن قلوب الحواس لحكم العقل فيقرأوا ما في المثال من آيته⁹⁹..

[3] أي لا يشترك بالامكان اشتراك الوجود الظلي، لوجوداته الاصلية. الممثل عكسه بتخييل نقطة المركز مصباحا ونقاط المحيط زجاجات¹⁰⁰..

⁹⁸ (اعلم! أن هذا الاشتراك) حاصله: أن الكلي ظل ذهني للجزئيات الخارجية وهي مثالات له. فالنسبة بينهما كنسبة نقطة المركز الى نقط المحيط. لكن ان ارتفع الجزئي من الخارج ودخل الذهن تنطفئ تشخصاته وتنسلب عنه فيكون كلياً. وكذا ان سقط الكلي ووقع في الخارج ينضم اليه التشخصات فيصير جزئياً.

ففي المثلثين لأرى الا واحد منهما فيتوهم بينهما الاشتراك والاتحاد..

⁹⁹ (اي من المبادئ) اى قسم من القول الشارح لانه مثال والامثلة رسوم ناقصة...

¹⁰⁰ (أي لا يشترك بالامكان.. الخ) اظن ان هذه القضية موجهة (والجهة) الامكان (ولا) نافية لها و (اشتراك) منصوب اما بقرع الخافض - اي كاشتراك - أو على انه مفعول مطلق نوعي. حاصله: ان الجزئي لا يمكن ان يشترك ذلك النوع من الاشتراك كما كان في الكلي اذ لا وجود له ظلياً لوجدات في الذهن اصلية في الخارج. بل الخارج مركز لوجوده الاصيلي. وهو مصباح في الخارج يرى في زجاجات الاذهان عكس الكلي...

[4] كـ [الله] جل جلاله: والجزئي كلي كما ان الفعل اسم. وافترق الجزئي والكلي الفرضي، بان الاول فرض ممتنع والثاني فرض ممكن..

فأولاً [1] للذات ان [2] فيها [3] اندرج [4]

فانسيه [5] او [6] لعارض [7] اذا [8] خرج [9]

[1] أي الأولى "«اولا» اذ لا ثاني هنا، لان الجزئي كما لا ينضبط احوالاً لا يفيدنا كملاً حكماً «للذات» كذات «يدك وأنتك» فان ماهية مطروفة الوجود. والذات هي مع اضافة الوجود. والحقيقة هي بشرط الوجود. والهوية هي مع الوجود ¹⁰¹...

س :- مالفرق بين الجزئي والكلي في فرض الافراد حتى تفرض للكلي لا للجزئي؟
فاجاب المرحوم: بان الفرض ممكن في الكلي ممتنع في الجزئي. مثلاً: ان (الله) علم للذات لا يتحد، اذ لا جنس له ولا فصل فليس له مفهوم حتى يفرض له الافراد باعتبار المفهوم. فالفرض فيه ممتنع.
واما فرض الافراد للجزئي الكلي في (الجزئي كلي) فهو فرض ممكن؛ اذ له حد. وفي حده جنس وفي جنسه عموم. فله مفهوم عام يمكن فرض قوله على كثيرين لا وجود لها.
(كما ان الفعل اسم) دفع لما يقال: من ان الجزئي والكلي ضدان كيف يحمل احدهما على الآخر.. وجه الدفع: ان حمل الكلي هنا ليس على الجزئي الفردي الخارجي، بل على مفهومه. وهو ايضا كلي من الكليات لكن من المعقولات الاولى. والكلي المحمول عليه في المثال من المعقولات الثانية فلا اشكال. كما لا اشكال في حمل الاسم على الفعل؛ لان الاسم محمول على لفظ الفعل وهو اسم من الاسماء (كالاسم).
¹⁰¹ أي الاولى (اولا) يعني ان صنيع الناظم في هذه العبارة حيث اختار (اولا) على (الاول) فذكر ذلك وترك هذا احسن وأسلم. لأن لفظ الاول والثاني من الاضداد ومن المتضاديات، ذكر احدهما يخيل الآخر. فلو ذكر الناظم لفظ الاول لبقى السامع -بحكم التضايف الضدي- منتظراً إلى أن يذكر (الثاني). ولا (ثاني) هنا لان احوال الجزئي لا تنضبط ولا فائدة لنا فيها. كذلك أحكامه لا تنقيد كملاً ولا فائدة، حتى يلزم ذكرها فيحتاج إلى ترديد (الاول) (بالثاني)، فاختار (اولا) تخلصاً للسامع عن الانتظار لان المفهوم من (اولا) الابتدائية لا اول الاعداد.

(للذات) (كذات يدك و(انا) لك). أشار هذين المثالين إلى أن (الذات) ينسب اليه أجزاء ماهية كالجنس

[2] فالتشكيك لخصاء الذاتية عكس العروض.

[3] اي في تفصيلها ذهنياً، للزوم الاتحاد في الخارج للحمل. واختلاف العبارات باختلاف الاعترافات. أو في الخارج مأخذها. وقيل متعددة فيه، وصحة الحمل للالتحام
...¹⁰²

[4] اي لم يخرج¹⁰³ ..

[5] اي سمه ذاتيا. ولا يلزم شمول وجه النسبة - مناسبة التسمية - لكل الافراد¹⁰⁴ ..

[6] للتقسيم لا للتخيير الذي يفيد الانشاء فانه اخبار¹⁰⁵ ..

[7] عدل عن عرض، اشارة إلى الحمل¹⁰⁶ ..

[8] للظهور بالنسبة¹⁰⁷ ..

وتمامها كالتنوع. وان الذات كما يطلق على الكل يطلق على الجزء ايضا. فاليد في المثال الاول لكونه جزءا لتمام ذي اليد مثال للجنس الذي هو جزء الماهية. ومرجع (أنا) الذي هو تمام ذي اليد مثال للنوع الذي هو تمام الماهية. (وانائك) مركب اضافي على لغة «الاكرا» من ضميري المتكلم والمخاطب. عطف على (يدك) والمعنى أي كذا ذلك الذي تعبر عنه بـ «انا» فرجع «انا» تمام جسد ذي اليد واليد جزءه. (فان الماهية.. الخ) حاصله: ان الهوية والحقيقة والذات اعيان للماهية انقسمت هي اليها باختلاف الاعترافات والحيثيات، إذ الوجود لو اعتبر مع الماهية أي شطراً فهوية. ولو اعتبر شرطاً فحقيقة. ولو اعتبر مع الاضافة فذات. لكن المضاف اليه غير داخل..¹⁰² (أي في تفصيلها) أي تحليل الماهية إلى أجزائها. وإنما ذلك في الذهن، ولولا الاتحاد في الخارج لما جاز الحمل بينهما.

(واختلاف العبارات) كالاندماج والدخول وعدم الخروج (باختلاف الاعترافات). ومن الاعترافات مراعاة النظم والوزن..¹⁰³

¹⁰³ (اي لم يخرج) سواء كان جزء الماهية او تمامها ليشمل النوع..¹⁰⁴

¹⁰⁴ (ولا يلزم شمول وجه النسبة) فلا بأس لخروج النوع من وجهها..¹⁰⁵

¹⁰⁵ (فانه اخبار) إذ التقسيم واقع في الازمنة الحالية. لكن الناظم اراد ان يخرج ويحكي عن ذلك الخير بلفظ الانشاء.

¹⁰⁶ (اشارة الى الحمل) اذ العرض لا يحمل بل المحمول العارض .. وفيه ما فيه.. تأمل!.

[9] فالنوع كالفصل خاصة الجنس وعارضه كما في المناسبات¹⁰⁸ ...

والكليات [1] خمسة [2] دون انتقاص
جنس [3] وفصل [4] عرض [5] نوع [6] وخاص [7]

[1] في التعريف استعظام. هي كاخواتها بينما هن معقولات ثانية، حرفة المعاني.
وتبعيتها مرايا للمعقولات الاولى؛ اذ صارت طبائع اسمية يتطاير من جوانبها ما يتوضع عليها،

¹⁰⁷ (للظهور بالنسبة) اي ذكر أولا (إن) الدال على الشك. وهنا (إذا) الدال على القطع. اشارة الى ان كون التسمية بالعارض اظهر من التسمية بالذاتي في الجملة..
¹⁰⁸ (فالنوع كالفصل) أي فعلي هذا لا يكون النوع ذاتياً، بل يكون خاصة للجنس وعارضه، اي غير شامل كما ان الفصل كذلك كما سيأتي..

ويخرج ما كانت لابسة له، ويتولد منها من يدعى انه اب لأبيه كما أن الكلي نوع الجنس الذي هو نوع الكلي وقس¹⁰⁹..

[2] اي انتج أربعة تقسيمات، خمسة أقسام متقابلة ان اتحد المنسوب اليه. فأن تعدد فقد تجتمع في واحد وقد تتحد في نوع كالنوع الاضائي.¹¹⁰

[3] أي الذاتي الاعم بسيطاً او مركباً.¹¹¹

[4] اي الذاتي المميز قريباً او بعيداً.¹¹²

[5] اي الخارج العام مطلقاً او مقيداً.¹¹³

[6] اي الجواب التام حقيقةً او اضافياً.¹¹⁴

[7] أي الخارج المميز للجنس او النوع..

¹⁰⁹ (في التعريف استعظام) اي العظمة والحشمة تترشح من ايرادها بالجماعة «حرفية المعاني» أي مدلولاتها كمدلول الحرف غير مستقلة «وتبعيتها» اي تبعية المعاني اي معانيها تابعة وآله للغير «اذ» فجائية «اسمية» أي حقائق مستقلة كالاسم «يخرج ما كانت لابسة له» أولاً من العنوان الاول وتنزياً بعنوان آخر «يتولد منها الخ» مثلاً: ان الكلي بعدما كان نوعاً للجنس وإبناً له ولايساً لعنوان النوعية اذ يخرج من ذلك العنوان ويتلبس بعنوان الكلية ويصير أباً لمن كان أباً له...

¹¹⁰ (ان اتحد المنسوب اليه) أي ان لوحظ الكلي حين الانقسام باعتبار المفهوم فلاشك يكون الاقسام متقابلة «وان تعدد» اي لوحظ الكلي في ضمن الافراد «فقد تجتمع» الخمسة «في واحد» فلا تقابل بينها كالمكون فانه جنس للاسود والابيض. ونوع للمكيف. وفصل للكثيف. وخاصة للجسم. وعرض عام للحيوان. «وقد تتحد» اي بعضها «في نوع كالنوع الاضائي» كالحیوان فانه جنس لما تحته ونوع لما فوقه..

¹¹¹ (اي الذاتي الاعم) هو الجنس العالي كالجوهر والجسم المطلق..

¹¹² (أي الذاتي المميز) اي الفصل القريب والبعيد...

¹¹³ (أي الخارج العام) هو العرض المطلق عن اللزوم او المقيد به.

¹¹⁴ (أي الجواب التام) هو النوع عبر عنه بهذا لانه جواب تام لسؤال «ماهو» أما الجنس - ولو يقال في جواب ما هو - لكنه جواب ناقص...

اعلم! ان بينها مشاركات مثني وثلاث ورباع وخماس. ومباينات ومناسبات ككون الجنس عرضاً عاماً للفصل والفصل.. خاصة للجنس.. والنوع خاصتها..
ثم أعلم! أن هذه المصطلحات لها كامثالها حقائق اعتبارية لا وجود لأفرادها وانما مناط الحكم النقط التي تتسبل عليها حدودها...

وأول[1] ثلاثة بلا شطط جنس قريب[2] أو بعيد[3] أو وسط[4]

- [1] أى الاول اولى. واوليته هنا لانه اول في التعريف لانه جزء المادة الا عرف لانه أعم وأوليته في الوجود لأنه كالمادة كالمهوى¹¹⁵...
- [2] أى يكون فذلكة سلسلة الاجناس والفصول غير الفصل القريب¹¹⁶...
- [3] أى المبدء البسيط للسلسلة وهي العشرة المشهورة التي هي أوامد الموجودات.¹¹⁷
- [4] أى كما انه جنس نوع. وايضاً النوع كالجنس.¹¹⁸

¹¹⁵ (اي الاول اولى) اما اوليته فلأن (اول) نكرة لاتكون مبتدأ إلا أن يكون تنوينه عوضاً عن (ها). وأما اوليته فلانه في التعريف أول، لانه عبارة عن جزأين أولهما الجنس لانه الأعم.

¹¹⁶ (أى يكون فذلكة) أى خلاصة تحتوى على ما فوقه من الاجناس والفصول غير الفصل القريب، لانه تحتها فلا يكون أخذاً له في مفهومه..

¹¹⁷ (اى المبدء البسيط) أى غير المركب من الجنس والفصل إذ لا احد له (للسلسلة) أى سلسلة الموجودات التي هي عبارة عن عشرة اصول تتدل جتهها الاعلى من الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والانسان. فهذه خمسة ولو عد معها فضولها اعني الناطق والحساس والنامي وقابل الابعاد الثلاثة لكانت تسعة. ولو زيد عليها الصنف لثمت عشرة كاملة. وهذه الاصول منشأ المخلوقات كما أن آدم اصل لذوى الحياة...

¹¹⁸ (نوع) أى اضافي بالنسبة الى ما فوقه (وايضاً النوع) أى الاضافي بالنظر الى ماتحته...

فصل في نسبة الالفاظ للمعاني

ونسبة [1] الالفاظ [2] للمعاني [3] خمسة [4] اقسام [5] بلا نقصان

[1] اعلم! ان اللسان كالإنسان عاش أدواراً وتحول أطواراً وترقى اعصاراً. فان نظرت الآن إلى ما تبطن «الآن» من أطلال وانقاض اللسان التي تفتت في سيل الزمان لرأيت منها تاريخ حياة اللسان ومنشؤه. فالدور الذي نجم اللسان إلى الوجود، إنما هو دور حبات الحروف الضعيفة الانعقاد، المغمورة في الاصوات، الدال اكثرها بطبيعة المحاكاة. ثم بتلخص المعاني ارتقى الى الهجاء. ثم بتكثر الأغراض تدرج الى التركيبي «ولها آيات في الشرق». ثم بتشعب المقاصد تصاعد الى التصريفي. ثم بامتزاج الحسيات الرقيقة والأغراض اللطيفة تعارج الى النحوى، وهو العربي الذي اخصر الاختصارات، الموجز المطنب، القصير الطويل. ثم بسر قلب المجاز بالاستمرار حقيقةً، تولّد الاشتراك. وبحكمة نسيان المناسبة وانقلاب الصفة بالجمود تولد الترادف.. وقس.. فالتناسب نتيجة التناسل...

- [2] أي اللفظ مع اللفظ واللفظ مع المعنى والمعنى مع الفرد¹¹⁹...
- [3] والفرد معنى. فيه احتباك: «ذكر في كل ماترك في كل»¹²⁰..
- [4] أي باندراج التساوي في الترادف. والنقل والمجاز في الاشتراك¹²¹.
- [5] أي الخمسة نتيجة خمسة، أو سبعة تقسيمات بالقياس المقسم.

تواطؤ[1] تشكك[2] تخالف[3] والاشتراك[4] عكسه[5] الترادف[6]

¹¹⁹ (أي اللفظ مع اللفظ الخ) حاصله: ان الاقسام الخمسة الآتية حاصلة من نسبتين: احدهما: نسبة اللفظ إلى اللفظ يحصل من هذا الترادف والتشكك. والآخرى: نسبة اللفظ إلى المعنى يحصل من هذا التواطؤ والاشتراك والتخالف. لكن الناظم احتبك في العبارة؛ بان حذف من الاولى آخرها ومن الثانية أولها. وتقدير العبارة هكذا: ونسبة الالفاظ للالفاظ ونسبة الالفاظ للمعاني. فترك من الأول ثانيه ومن الثاني اوله.

(والمعنى مع الفرد) أي نسبة المعنى المطابقي إلى جزئه أو لازمه. يحصل من هذا قسمان آخران: التباضض والتلازم. ترك الناظم هذا لسبقه في الدلالة.

¹²⁰ (والفرد معنى) أي جزء المعنى المطابقي أو لازمه من المعاني. فنسبته إلى أحدهما من نسبة المعنى إلى المعنى...

¹²¹ (أي باندراج التساوي الخ) والا يكون الأقسام سبعة والتقسيمات المنتجة لها أيضا سبعة...

[1] أي تساوى الحصص ذاتا، وإن تفاوتت كمالاً وانكشافاً، إذ قانون تولد الاتحاد والامتزاج من الاختلاف تحكم. وكم من مترجم عن تأثره يئن قائلاً:
وطالما كنا كغصني بان لكن نما وزدت في النقصان
ألم تر: نواتين توأمين إذ سعت «تا» انكشفت نخلة، وان عصت «تي» انكشمت نخرة
122
...

[2] أي التشكك مشكل بين المشتركين
اعلم! ان التشكك مع امتناعه قد يتوهم فيما لبس نفسه، والبست ماهيته هويته،
ولا يست ذاته صفته اسماً ورسماً كالبياض للثلج والعاج. وأما وجود الواجب والممكن فلا
يشتركان إلا في العرض العام الذي هو الوجود الغير الذاتي للموجودات...
[3] فيدخل غير التغيرات من التقابل والتضاد والتناقض والتضاييف والتنافي والتباين وعدم
الملكية...

[4] أي المتولد في الأكثر بالاستمرار أو بتناسي سر التشبيه: ألم تر لو تخيلت وجه
السماء جهة ونصف وجه أظطس أعور أو أرمد لرأيت الشمس عينه الباصرة المبصرة. أو
توهمت السماء أرضاً أو طوداً مظلين لأبصرت الشمس عينهما الجارية بماء الحياة وهو الضياء
وقس¹²³...

¹²² (أي تساوى الحصص) أي المراد من التواطؤ تساوي الأفراد ذاتا ومفهوما لا اتحادا في الكمال
والانكشاف، لأن الاتحاد لا يمكن في الأفراد المتخالفة: (ألا ترى) الشاعر كيف يئن ويتأوه من نقصه
وترقي رفيقه معهما من نوع واحد.

وانظر إلى النواتين يكون بعضها نخلة وبعضها نخرة مع أن الاصل واحد. فالتواطؤ في الذات فقط. -
كالبياض للثلج - إذ لا يفرق بين ماهيته وهويته وذاته وصفته ومفهومه وأفراده فيقع التشكك في حمل
البياض على الثلج إما على مفهومه أو على أفراده...

¹²³ فإن لفظ العين في تلك العبارة مشترك بين الجارية والباصرة قد نُسِي علاقة التشبيه بين الجارية
والباصرة فصار حقيقة...

[5] أي عكس عكسه المنعكس منتكسا أي «ذا» يتشعب عروفا و «هذا» فروعاً.¹²⁴

[6] أي التساوى امه. فكم من مشتق يتجمد¹²⁵..

واللفظ [1] اما [3] طلب [2] او خبر [4] واول ثلاثة [5] ستذكر [6]

[1] أي ذو النسبة التامة¹²⁶.

[2] اعلم!

ان ابن آدم محتاج في تنظيم اطنابه الممتدة إلى الكائنات وإصلاح روابطه المنتشرة إليها إلى انشائيات تسد حاجاته الفطرية. فلتطمين قهوسه «يتمني». ولتسكين حرصه «يترجى». ولتربية ميل الاستكمال فيه «يستفهم». ولميل الاحتياج إلى التعاون «ينادى». ولاظهار ارتباطه بالحق «يقسم». ولتأمين ميل المحاسن «يأمر». ولتوطئ نفرة المساوى «ينهى». ولسد الحاجات بتوسع المجال «يحل ويعقد». وقس.. ثم لخاطر ميل جولان الروح في الازمنة والامكنة مع النفوذ في اسرار الكائنات «يخير»:

الحاصل: ان لابن آدم وبت حواء علماً فعلياً يكون فكرهما مبدأ لخارجياتهما الاعتبارية. ومصورها «الانشاء» وعلما انفعاليا يكون الخارج منشأ ذهنيتهما. وزعيمه «الخير»...

¹²⁴ (أي عكس عكسه المنعكس منتكسا الخ) إذ في الاشتراك اللفظ واحد والمعنى متعدد. وفي الترادف بالعكس. فالترادف بالصعود من جهة المعنى إلى اللفظ يتفرع. والاشتراك بالنكوس والتسفل من اللفظ إلى المعنى يتعرق...

¹²⁵ (والتساوى امه) أي الترادف قسم من التساوى ومتولد منه فكيف جعل قسماً آخر؟ فاجاب: (فكم من مشتق يتجمد) أى يصير جامداً ويخرج عن الوصفية وينفرد عن أبيه وأمه مستقلاً برأسه...

¹²⁶ (أي ذو النسبة التامة) لأن الأقسام من المركبات التامة لا من المفردات ولا من التركيبات الناقصة...

- [3] أي الحرف المنبث في غيره. وفي التنبيه والقسم طلب ما والمطلوب محال أو ممكن. عدم أو وجود. والوجود في الذهن أو في الخارج. وهو اما حقيقي أو اعتباري.. هذا ¹²⁷..
- [4] أي مايمكن عقلا في المحصل أن يكذب بتخلف المدلول ويصدق بمطابقة المدلول للمعنى كما هو يصدق لأنه تصديق ¹²⁸..
- وسر الفرق بين الاخبار والإنشاء: إن الخارج في الأول لما كان كالعلة المجامعة لما في الذهن، فمضى جاء الذهني قابله إما بالوافق أو بالخلاف! وفي الثاني مافي الذهن كالعلة المعدة. فما دام لم يتم لا خارج له. وإذا جاء الخارج ذهب من حيث هو إنشاء...
- [5] أي أو ثلاثة عشر ¹²⁹..
- [6] ما اقبح النظم المحوج في المختصر الى المطول بلا طائل.

أمر [1] مع استعلا [2] وعكسه [3] دعا [4]
وفي [5] التساوي [6] فالتماس [7] وقعا

[1] اعلم! انه يتفرع من الامر - كالتنهي - التهديد والتعجيز والتسخير والتسوية والتمني والتأديب والارشاد والامتنان والاكرام والامتهان والاحتقار والوجوب والحرمة والنسب

¹²⁷ (أي الحرف المنبث في غيره) يعني أن (أما) هذه ليست للشرط بل هي حرف للترديد لمدلول لها مستقلاً بل آلة للغير. (وفي التنبيه والقسم) أي نوع من الطلب. والمطلوب في الاول ايقاظ المخاطب وفي الثاني اثبات المدعى أو تأكيده مثلاً.

¹²⁸ (ويصدق بمطابقة المدلول للمعنى) حاصله: ان صدق القضية بمطابقة مدلول اللفظ للمعنى المراد. لكن هذه المطابقة لا تكفي وحدها لصدق القضية بل يلزم تطابق تلك المطابقة للواقع أيضاً كما قال الاستاذ (كما هو يصدق) أي يلزم أن يكون تلك المطابقة أيضاً صادقة اي مطابقة للواقع (لأنه تصديق) أي مصدق يعني هذه المطابقة مصدقة للمطابقة الاولى لولا هذه المطابقة لم تكف الأولى لصدق القضية.

¹²⁹ (أي أو ثلاثة عشر). نعم، قد زاد الاستاذ على ثلاثة الناظم عشرأ من الترجي والتمني.. الخ.

والكرهه والاباحة والتخيير والايجاد. وكذا التعجب وغيرها، وامثالها من المعاني الهوائية التي يتشربها لفظ الأمر أو النهي والامر باعتبار المقامات.

ثم ان الأمر للوجوب، لان روح الاوامر «كن» وهو تامة للايجاد. ويتضمن الناقصة أيضاً.

أما الاوامر المتعلقة بأفعال المكلفين، فللبقاء على الاختيار استبدال الايجاد بالايجاب، لأنهما صنوان والايجاب ينتج الوجوب في أمر الخالق دون الخلق، لجواز تخلف مطلوبهم عن طلبهم¹³⁰.

[2] أي وإن لم يكن عالياً.

[3] أي الاستعلاء للغير. (ولقد سفل من استعلّى غيراً غير عال).

[4] ما أحجل من لم يخص بالدعاء من اختص بامر الايجاد.

[5] اذا عصرت «في» و«فا» تقطرت «ان» فلا اشكال¹³¹.

[6] أي من جهة ما به التساوي اذ قد يتساوى المتباينان¹³².

[7] أي يبدأ بيد لا برأس لا بذيل¹³³.

¹³⁰ (أما الاوامر المتعلقة بالخلق دفع لما يرد على مقال: من (أن روح الاوامر (كن) وهو تام بمعنى الايجاد): انه لو كان بمعنى الايجاد لزم أن يكون الأمر المتعلق بأفعال المكلفين أمراً إيجابياً. و يترشح من هذا (الجبر) والحال (لا جبر ولا تفويض).

وجه الدفع: أن ذلك الأمر استبدل في حق العبد بالإيجاب فهو أمر إيجابي، أي يتعلق الأمر بفعل العبد لها بالاختيار، لا إيجابى يتعلق بنفس الأفعال.

¹³¹ (إذا عصرت «في» «وفا» يعني بعدما تأملت في كون «الفاء» فصيحة وفي كون «في» ظرفية تنقطر

من ذلك أن (إن) مع شرطه مقدر: تقديره إن كان التساوي فالتماس، فيخلص التركيب عن الأشكال.

¹³² (إذ المتساويان قد يتباينان) كالمؤمن والكافر في التجارة مثلاً، فالأمر الصادر من أحدهما للآخر التماس من جهة التجارة.

¹³³ (يبدأ بيد) لا يبعد ان يكون هذا القول إشارة إلى أن المأمور به شرعاً بالمصافحة باليد لا بالرأس كفعل

اليهود. ولا بالذيل كما يفعله الراكعون الرافعون لأعجازهم والخافضون للرؤوس للتعظيم.

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل [1] حكمنا [2] على المجموع [3] ككل [4] ذاك [5] ليس ذا [6] وقوع

[1] اعلم! ان في جملة العالم - بالاختلاط والارتباط - تركيباً متداخلاً متسلسلاً هو مصدر الآثار. وفي الكائنات من الكل نظاماً منبث العروق منتشر الفروع، هو مدار الاحكام. فما من كل إلا ويلمح بثمرة من ثمرات التركيب. وما من كلية إلا وهي تلوح بقانون من قوانين النظام... فتأمل!.

[1] وهو كالكلية دون الكلي تصديق والكلي شخص بالنسبة إلى الكلية¹³⁴.

¹³⁴ و(هو) راجع إلى الكل مع تعريفه المحمول عليه. (كالكلية) أي كالقضية الكلية أي في حكمها (دون الكلي) أي ليس الكل هنا بكلي ذي جزئيات حتى يكون مع محموله قضية. بل المراد منه المفهوم

[2] في الحمل تسامح¹³⁵.

[3] أي سواء لكل جزء نفس الحكم أيضاً، أو في جزء منه دخل فيه، أو في وجوده. أو لا¹³⁶.

[4] حديث بالمعنى. المشهور، لعموم السلب لتأخر النفي -ولسؤال ذي اليمين -
«أم» رجح سلب العموم لتزيه كلامه)ص(عن توهم الكذب ولو سهواً في النسيان. ولأن
«ليس كل» مثل «كل ليس» عند بعض¹³⁷.

[5] أي القصر والنسيان. «ذا. ذاك وكذلك» كالمثل لا يتغيرن¹³⁸.

[6] أي عندي أو في ظني..

و[1] حيثما[2] لكل[3] فرد حكما فانه[4] كلية قد علما

كالإنسان في «الإنسان حيوان ناطق» فهو مع محموله قضية شخصية ذات (تصديق). (والكل) أي بحسب مفهومه (شخص) أي جزئي (بالنسبة إلى الكلية) أي إذا قوبل بها...

¹³⁵ (في الحمل تسامح) لأن الكل ليس نفس الحكم حتى يحمل عليه، والمتحد به إنما هو المجموع.

¹³⁶ (أي سواء) ثبت الحكم (لكل جزء أيضاً) كما في الحديث، على تقدير أن يكون السلب فيه عموم

السلب (أو في جزء منه) كالحديث أيضاً على تقدير كون سلبه سلب العموم...

¹³⁷ (حديث بالمعنى) أي لا باللفظ (المشهور) أن السلب في الحديث (لعموم السلب) وهو أعم من سلب

العموم (لتأخر النفي) لأن (ليس) بعد (كل) لكن بالنظر لسؤال (ذي اليمين -بأم-) رجح سلب العموم

أي لا وقع لا ذا ولاذاك. (في النسيان) إشارة إلى أن السهو ما وقع من النبي (عليه الصلاة والسلام) إلا

وقت النسيان...

¹³⁸ (ذا وذاك وكذلك) هذه الكلمات الثلاث (كالمثل) أي مثل ضروب الامثال لا يتغيرن. فلا يرد ما قيل:

من أن المشار اليه هنا اثنان والمخاطبون كثيرون.

[1] اعلم! ان القضية الكلية فذلكة قضايا ضمنية بعدد افراد موضوعها. مثلاً: «كل ضاحك متعجب» ان (كل) أي كل فرد لا الكل المجموعي ولا المنطقي «ماصدق». أي لاحتقيقته ولا صفتة «عليه الضاحك» بالفعل، لا بالامكان «الفرضي». أي لا الخارجي فقط «من جزئياته». أي لا مع مسماه «الإضافية». أي لا الشخصية فقط «يتحد أو يشتمل لذاته». أي لا لمفهومه «متعجب». أي مفهومه لاذاته. وإلا لم ينتج الشكل الأول بفقدان أيها كان.

[2] مما أفاض «ما» على «حيث» من العموم والشرط يفرض جامعة التعريف واستلزامه للمعرف¹³⁹...

[3] أي على العنوان له ولو في «ال» والاضافة والموصول وغيره¹⁴⁰..

[4] ان «أن» اشارة كون مدخولها من الحقائق. وماتشربت من التحقيق جهة الإثبات، كما ان الضرورة جهة الثبوت¹⁴¹..

¹³⁹ (مما أفاض «ما» على «حيث») يريد ان «حيث» متى لحق به «ما» الكافة يدخل في عداد الأسماء

الشرطية ويفيد جامعة التعريف ويحافظ استلزامه للمعرف...

¹⁴⁰ «أي على العنوان له» أي حكم على مفهومه المشترك بين الافراد. «ولو في «ال» والاضافة الخ» أي ولو حصل الاستغراق منها..

¹⁴¹ (إن) «أن» اشارة أي كما إن (أن) بالفتح تأكيد لمدخولها إن «إن» بالكسر تحقيق لمدخولها، أي

لإثبات كونه حقاً فإن الجهة أي الضرورة للثبوت. وتحقيق «إن» للاثبات في الذهن...

والحكم [1] للبعض [2] هو [3] الجزئية [4] والجزء [5] معرفته [6] جلية

- [1] أى له، وكذا عنده وعنه. إلا أن البعض فيهما من الأوضاع ¹⁴²..
- [2] على نفسه أو ما يرادفه طراً أولاً وآخرأ، ركنأ أو قيدأ، إسماً أو حرفأ. وما يشاهده معني كذالك. «ككم» والعهد الذهني في «ال» والإضافة والموصول ¹⁴³...
- [3] و[هو] هو رافع الموضوع الى المحمول لينطبعأ او يتحدأ. وذات الموضوع في المحمول، خرج للحمود. ورابطة تضمنت صورة القضية ¹⁴⁴.
- [4] منسوب الى موضوعها اي الحملية الجزئية. اما الحكم على الجزئي ولو اعتبارياً كتمام الافراد وجميع مراتب الأعداد فشخصية ¹⁴⁵...

¹⁴² (أى له وكذا عنده) الأول إشارة إلى الحملية. والثاني إلى المتصلة والثالث إلى المنفصلة. لكن الحكم في الأخيرين على الأوضاع والأزمنة.

¹⁴³ (على نفسه) أى نفس البعض كبعض الإنسان كاتب. (او ما يرادفه) أى يدل على مادل عليه البعض من البعضية مثل طراً واولأ وآخرأ وركناً وقيدأ. فهؤلاء الكلمات وان كانت دالة على البعضية لكن لا تستعمل في أسوار القضية إلا نادراً. (وما يشاهده معنى كذالك) بان كان بين المعنيين مشابهة لاترادف (ككم) أى الحرية مثل: «كم كتابأ قرأته» فان الكتب المقرؤة المخبر عنها بكم بعض قليلاً أو كثيراً (والعهد الذهني في (ال) والإضافة والموصول) هذا الأخير عطف على العهد لا على (ال) إذ دلالة على البعضية ليست لذاته بل بالصلة.

¹⁴⁴ (وهو) أى لفظه. وله في القضية ثلاث وظائف:

احداها: رفع الموضوع وجره إلى المحمول (لينطبعأ) إذا كان الثاني أعم (او يتحدأ) إذا كان مساوياً: الوظيفة الثانية: انه (ذات الموضوع) أى راجع إلى ذات الموضوع أى لا إلى وصفه. ساكناً ومستترأ (في المحمول) لكن (خرج) من مسكنه كما هنا (للحمود) أى لكون المحمول جامدأ.

الوظيفة الثالثة: انه (رابطة) بين الطرفين يدل ويحافظ على صورة القضية كما يحافظ الطرفان مادها.

¹⁴⁵ (منسوب إلى موضوعها) العائد للجزئية. تقدير الكلام: الحملية الجزئية هي الحكم للبعض. فالحملية موضوع والجزئية صفة لها، أى الحملية المنسوبة إلى الجزء أى البعض.. (أما الحكم على الجزئي). هذا

[5] أما التصوري فظاهر. وأما التصديقي فأنما هو في ضمن الكل. وإلا ففي التصريح إما شخصية أو كلية أو طبيعية أو جزئية¹⁴⁶.

[6] أى الجزئية بالتفرع في ضمن الكل أى في ضمن التصوري. وأما التصديقي فتحقيقه تجلو بالقياس الغير المتعارف المستعمل في ادراج مسائل العلوم في تعريف العلوم. كـ «يده» داخل فيه وكله حسن فيده لها دخل في الحسن¹⁴⁷...

مقابل للحكم على كل فرد وعلى البعض. أى الحكم على الجزئية شخصية (ولو) كان كونه جزئياً (اعتبارياً) أى فرضياً (كنظام الأفراد) فانه جزئي فرضي (ومراتب الأعداد الخ) فان العشرين وأمثاله ليس من المجموع. فالحكم عليه شخصية...

¹⁴⁶ (أما التصوري فظاهر) أي أما الحكم على الجزء الذي لاحكم فيه فظاهر أنه شخصية. (وأما التصديقي) أى الحكم على الجزء التصديقي الذي كان موضوعاً لحمول «كيد حسن» فقد علم حكمه في ضمن الكل في قول الناظم: «وحيثما لكل فرد»...

وإن لم تكن بمعرفته الضمنية فقد يكون شخصية «كعينه كحلاء». أو كلية «ككل عين باصرة». أو طبيعية «كالعين آلة للرؤية». أو جزئية «كبعض العين شهلاء»..

¹⁴⁷ (بالتفرع) أي انكشفت معرفة الجزئية تبعاً في ضمن الكل. (بالقياس الغير المتعارف) وهو الذي لا يكون الحد الأوسط من الموضوعات والحمولات. بل من متعلقاتها.. (المستعمل في أدراج الخ) مثلاً: هذه المسألة جزء من المنطق والمنطق يبحث عن الايصال فهذه المسألة لها دخل في الايصال..

فصل في المعارف

معرف [1] على ثلاثة [2] قسم [3] حد [4] ورسمي [5] ولفظي [6] علم

أعلم! أن في مجبوحة فطرة الانسان احتياجاً ذا ألسنة ضمنية ذات خمسة اسئلة، يقابل بها الحادثات. وينعي بها الوقائع. وينادي بها الكائنات.. المشهور منها «ما» المولد للمبادئ التصورية. و«له» المدون للمبادئ التصديقية في العلوم.. وتجيئها الحكمة بلسان الكائنات المفسر بعضها بعضاً - بالتعريفات - في مقابلة سؤال «ما». وبالدالة في جواب سؤال «له».

[1] هو لتعريف الحدود الوسطى، لإدراج الجزئيات تحت الكليات، فيسرى اليها حكمها فتسهل الصغرى¹⁴⁸...

[2] اكتفى بما مرّ من التقسيم عن التعريف لان بيان المصطلحات ليس من اساسى العلم بشئ. واما التقسيم فمن المسائل.. ثم انهم رجحوا «على» على «الى» نظراً للمبدأ والتحصيل لا المحصل والتعليم. فان استقراء الجزئيات والأقسام هو الذي يفيد ترتب المقسم على الأقسام¹⁴⁹.

¹⁴⁸ (هو لتعريف الحدود الوسطى) أى القول الشارح لتعريف الأقسام الأربعة، أى الحدين والرسمين، أى يعرفهما للطالبين، ليعلموا كيفية تحصيل تلك الأقسام وترتيبها بحيث يجمع تحتها الافراد ويخرج الاغبار. فينتقلوا بواسطة ذلك الترتيب بسهولة إلى المعارف المجهولات. قوله (فتسهل الصغرى) إشارة الى المقدمة الاولى من الدليل الذي هو خلاصة «علم المنطق» وقد مر. والمراد بقوله (الحدود الوسطى) أقسام التعريف..

¹⁴⁹ (اكتفى بما مر الخ) يعني ترك الناظم التعريف اكتفاء بما ذكر من التقسيم لأن التعريف من المصطلحات وبيانها ليس من أساسى العلم بشئ أى التصور والتصديق. (ثم انهم رجحوا «على» الخ) يعني ان نظر إلى أن الجزئيات والأقسام حصلت بالاستقراء. ثم وقع التقسيم على الموجودات الذهنية يترجح (على) على

- [3] تقسيم الكلّي الى الجزئيات محصل لحدود الاقسام، ان كان عقلياً. واما تقسيم الكل الى الاجزاء فلتحصيل ماهية المقسم في الخارج...
- [4] أي ما اشتمل على حدّي الشئ اللذين تضمنهما «من أين إلى أين» في النشر¹⁵⁰..
- [5] هو نظير «برهان الإنّ». كما أن الحد «برهان اللّم»¹⁵¹.
- [6] هو كالأسمي ناظر الى الوضع، كما في «القاموس» وتعريفات المصطلحات¹⁵² ..

فالحد بالجنس[1] وفصل وقعا[2]
والرسم[3] بالجنس[4] وخاصة[5] معا[6]

[1] أي فذلكة ماعدا الفصل القريب معه ولو تركباً. والفصل خاصية الشئ الجوهرية. والفصول العرفية مشيرة اليها بنفسها مفردة أو مركبة مفيدة بسيط. والجنس كإلهيولي،

(إلى) لأن (على) يفيد ترتب المقسم على الأقسام الموجودة الحاضرة. وان نظر إلى أن التقسيم وقع قبل الاستقراء فالأولى (إلى)...

¹⁵⁰ (أي ما اشتمل على حدّي الشئ) أي اوله وآخره ومنشؤه ومنتهاه (في النشر) أي الشرح والفصل.. نعم. إذا فصل الحد مثلاً: ينفصل إلى الجنس والفصل. والجنس إشارة إلى المنشأ والمبدأ والفصل إلى المنتهى والآخر.. فإذا سألت عن الإنسان (من أين) يُجاب: من الحيوانية و (إلى أين) يُجاب: إلى الناطقية أي الإنسانية فالحد لاشتماله على الجواب لسؤال المبدأ والمنتهى سميّ حدّاً...

¹⁵¹ (هو نظير برهان الإنّ) أي الاستدلال من العلة إلى المعلول (برهان لمي). ومن المعلول إلى العلة (إتّي) كالاستدلال بالنار على الدخان ليلاً. وبالعكس نهاراً. والتعريف بالحدّ يشبه الأول وبالرسم يشبه الثاني...

¹⁵² (ناظر إلى الوضع) أي لا إلى المعنى (كما في القاموس) أي كل ما في القاموس من بيان اللغات (وتعريفات المصطلحات) لأنها من التعريفات اللفظية التي هي كالأسماء...

والفصل كالصورة، وهما كالمادة. والترتيب كالصورة في الوجود الذهني.. عرف في الأول لأنه أعرف.. لأنه أعم.. فهو الأول.. ونكر في الثاني، لأنه أخفى.. لأنه أخص¹⁵³...

[2] هو كحاصل ووجد وثبت الحرفية. شأنه الاستقرار. ولكن لغى للنظم. او لاسلوب لطيف، كأن الحد ثمرة¹⁵⁴..

[3] اللام للكمال¹⁵⁵..

[4] اللام عوض الصفة¹⁵⁶.

[5] ولو مركبة من أعراض عامة. ولادور؛ لأن التعريف المفيد لانتقال طبيعة الفكر يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر، لا على العلم بالإختصاص حتى يدور؛ لأن الانتقال ليس باختياري، وعلم العلم ليس لازماً¹⁵⁷.

[6] إشارة إلى التفتن الذي هو مزج الأجزاء لتوليد الطلب: وكذلك في القياس..

¹⁵³ (أى فذلكة) أي الجنس القريب فذلكة وخلاصة لما فوقه من الاجناس العالية والمتوسطة، مع قصوها البسيطة والمركبة «اي كفصل الحيوان فانه مركب من جزئين الحساس والمتحرك بالإرادة» غير ماتحته كالناطق. والفصل الذي يميز الأنواع عبارة عن جوهر خاص في ذات النوع. والفصول الظاهرة أعراض مشيرة إلى ذلك الجوهر البسيط...

¹⁵⁴ (هو كحاصل الخ) يعني ان حصل وامثاله من الافعال العامة ليست بذات معان مستقلة بل معانيها حرفية لارتباط الكلمات بعضها مع بعض. (شأنه الاستقرار) يعني المناسب معنى تبديل الوقوع بالاستقرار حتى يكون مستقراً لا لغواً لكن (لغى) ضرورة للنظم (او لاسلوب) يعني ان الوقوع هنا بمعنى السقوط: فكانه إشارة إلى أن الحد كالثمرة والمناسب للثمرة الوقوع لا الاستقرار..

¹⁵⁵ (اللام للكمال) إشارة إلى الرسم التام لا الناقص.

¹⁵⁶ (اللام عوض الصفة) أي جنس قريب.

¹⁵⁷ (ولادور) وجه الدور: ان العلم بالتعريف موقف على العلم بأجزائه. ومنها الخاصة والخاصة لاتعلم إلا بعد ذي الخاصة. وجه الدفع: إن العلم بالتعريف إنما يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر لا على علمه. وكذا إن الانتقال ليس باختياري حتى يتوقف على العلم بالإختصاص..

وناقص[1] الحد بفصل[2] ومعا[3] جنس[4] بعيد لا قريب[5] وقعا

[1] أي المساوى ماصداً لا مفهوماً¹⁵⁸ ..

[2] أي المقوم للنوع، والمقسم للجنس. والحصل لخصه الجنس في النوع. فإِنْ تَأُولَ
بالمركب فذاك... وإلا فالتعريف حدسي¹⁵⁹ ..
[3] أي وبعدمه، أو بعده معاً¹⁶⁰ ..

[4] أي تمام المشترك بين النوع وبين بعض مشاركته لا كله.

[5] أي لا.. ولا متوسط¹⁶¹ ..

¹⁵⁸ (أي المساوى ما صدقاً) أي افرداً (لامفهوماً) إشارة إلى أن الحد الناقص - إذا كان بالفصل البعيد أو بالفصلين البعيدين عند من يجوز التعريف بالأعم - أعم من المعروف...

¹⁵⁹ (فإن تأؤل بالمركب) أي الفصل القريب كالناطق مثلاً: إذا تأؤل بـ (ذات من ثبت له النطق) (فذاك) طيب أي لا يرد على جامعة التعريف (وإلا) أي وان أبقى على أفرادها بلا تأؤل فالتعريف حدسي لا منطقي عند من فسر القول بالمركب في (القول الشارح).

¹⁶⁰ (أي وبعدمه أو بعده معاً) الأول راجع للجنس القريب. والثاني للبعيد. حاصله: أن الحد الناقص إما بالفصل القريب بدون الجنس. أشار إلى هذا بقوله (وبعدمه) أي الجنس كالناطق... وإما بالفصل مع الجنس البعيد أي بشرط وقوع الفصل بعد الجنس كما قال (أو بعده معاً) فالملحوظ بعدية كالجسم الناطق لا قبلية بأن يقال الناطق الجسم..

¹⁶¹ (أي لا.. ولا متوسط) أي لا أبعد ولا متوسط ليفترق عن الرسم الناقص.

وناقص[1] الرسم بخاصة[2] فقط[3] أو مع جنس أبعد قد ارتبط[4]

[1] ولقد أفرزوا له أدنى المراتب. ولكنه قد حاز اعلاها لانه اطول اخوانه باعاً - اي يدا - وأوسعهم مجالا واعظمهم وكرأ وأكثرهم لله ذكرأ..¹⁶²

[2] أي شاملة او لا. لازمة او لا. حقيقية اولاً. بسيطة او لا. محصلة ولو من المثال او التمثيل او التقسيم او التفسير وقس.. وهذا القسم من الرسم هو الملجأ في تعريف البسائط والاجناس العالية والفصول البسيطة وغيرهما اللاتي لاتحد. وان حدث. اما الاشخاص فلا تحد ولا تحد - الا العلوم والقرآن - فانهما يحدان بتزليل أجزائهما بمزلة الجزئيات.¹⁶³

[3] لو سكت لسقط..¹⁶⁴

[4] أي بنسبة تفيد المزج كالتوصيفي، لا الإضافي المفيد دخول الاضافة وخروج المضاف اليه.

وما بلفظي [1] لديهم[2] شهرا[4] تبديل[4] لفظ برديف[5] اشهرا

[1] هذه هي ثلاثة الاثاني. فنخذ ما شئت منها من أقوال شراح المتن «أي. أي..»

165

¹⁶² (وأكثرهم لله ذكرأ) لأن توصيف الله تعالى بصفاته داخل في شمول هذا القسم من التعريف..

¹⁶³ (اللاتي لاتحد) إذ لاجنس لها. والحد لايد له من جنس (وان حدث) اي تكون حداً أو جزء حد

للغير...

¹⁶⁴ (لو سكت لسقط) لأن الرسم الناقص إما بالخاصة وحدها او مع الجنس. فلو كان سكت عن قيد (فقط) ولم يذكره لكان مطلقاً. والمطلق أعم يشمل القسم الثاني أيضاً فيكون ذكره سقوطاً عن الفائدة...

[2] أي في صناعة المناطقه..

[3] أي لان الوضع والدلالة أقرب إلى اللفظ منهما إلى المعنى، عكس الفهم والاستعمال¹⁶⁶..

[4] أي تعقيب.. هذا تعريف الصورة للتعريف، بمعنى المصدر¹⁶⁷..

[5] وان تفاوتاً مطابقة، تضمنية، التزامية، افراداً وتركيباً¹⁶⁸...

—

وشرط[1] كل ان يرى[2] مطردا[3]

منعكسا[4] وظاهراً[5] لا أبعدا[6]

أعلم!

انه لما اقتضت العناية الإلهية ترقى البشر واستكمالهم بالمسابقة والمجاهدة؛ لاجرم ما أخذت على أيدي سحايه وماقيدت ميوله وما حددت اخلاقه. بل اطلقتها يسرح اينما شاء... فتشعبت على البشر الطرق صحة وفساداً قريباً وبعداً.. فاذا جرى ذوو السحايه السليمه إلى

¹⁶⁵ (ثالثه الأثافي) شبه اقسام التعريف الثلاثة بالاحجار الثلاثة التي تسمى بالأثافي وتطبخ عليها الاطعمة (فخذ ماشئت) أي اطلب بيان أي قسم من قول أي شارح شئت.

¹⁶⁶ (لان الوضع والدلالة الخ) إشارة إلى وجه تسمية هذا القسم باللفظي: حاصله: ان بين اللفظ والمعنى حالات: الوضع والدلالة والاستعمال والفهم. ومدار هذا القسم من التعريف الوضع والدلالة. وهما أقرب إلى اللفظ منهما إلى المعنى...

¹⁶⁷ (أي تعقيب..) يعني الاولى تبديل التبديل بالتعقيب لأن التعريف اللفظي ليس عبارة عن رفع لفظ واقامة لفظ آخر مقامه. بل ترديد لفظ بأشهر منه مع بقائه في مقامه. ولفظ التبديل لايفيد هذا المعنى.. (هذا تعريف الصورة للتعريف) أي ان هذا التعريف يعلم صورة التعريف اللفظي لا مادته. فلفظ التعريف المضاف (بمعنى المصدر).

¹⁶⁸ (وان تفاوتاً الخ) اي التعريف اللفظي ومعرفة بان كان احدهما مفرداً والآخر مركباً. ودلالة احدهما على المعنى مطابقة والآخر تضمنية او التزامية..

الحق رجعوا إلى بدئهم. فوضعوا تعميماً لمسلكتهم في الطبقات السافلة على مضان الباطل والضلال، علامات للتحرز عن الباطل سموها شروطاً. وإذ امتاز المنطق بتكفل معالجة القوة العقلية وضع للفكر شروطاً - الجامع لها معلوم الصحة وفاقدها فاسد ومجهول الصحة.

[1] اي للتحقق او الصحة - كما في الحد التام اتفاقاً - او للعلم بالصحة - كما في غيره على المشهور¹⁶⁹.

[2] لان ظهور العلم بالشرط شرط للعلم بالصحة.

[3] أعلم!

ان اساس هذه الشروط المساواة صدقاً ومفهوماً. وعدم المساواة معرفة وجهالة.. ثم ان مرجع المساواة كليتان، هما مدار الجمع والمنع.. «مطردا» اي العدم عند العدم - اللازم بعكس النقيض - لـ «الحد كل المحدود» كبرى. لاندراج الجزئي تحت الكلي¹⁷⁰..

¹⁶⁹ (اي للتحقق) اذ الاطراد يدل على وجود التحقق وهو يستلزم وجود الصحة. فهو شرط إما لللزم أو التحقق. أو اللازم أي الصحة: كما قال (للتحقق أو الصحة). هذا في الحد التام لانه المتكفل لبيان حقيقة المعرفة. أما غيره فغير متكفل ببيانها فالاطراد فيه للعلم بالصحة فقط.

¹⁷⁰ (اعلم أن أساس الخ) حاصله: ان المعرفة والتعريف لايد أن يكونا متساويين ما صدقاً. وعلامة المساواة بينهما صدق موجبتي كليتين من الطرفين، لكن الكليتين في العملية باعتبار الافراد والحمل عليها. وفي الشرطيات باعتبار التحقق في الأزمان والاوزاع. والتعريف مع المعرفة لكونهما من التصورات تتعقد الكليتان بينهما باعتبار التحقق لا باعتبار الحمل.

(ثم ان مرجع المساواة الخ) حاصله: أن الحد لايصح بالاخص ولا الأعم من المحدود بل يلزم بينهما المساواة في الافراد. وعلامة تحققها بينهما صدق موجبتي كليتين من الطرفين: احدهما تدل على كون الحد (مطرداً) أي جامعاً لافراد المحدود. عبر عنها بـ (الحد كل المحدود) دالاً على عدم الأخصية والأعمية بينهما مع دلالة على الاطراد. وفسرها (بالعدم عند العدم) أي جعل نقيض الحد موضوعاً ونقيض المحدود محمولاً: مثل (كل لاناظر لا إنسان) في تعريف الانسان بالناطق حدّاً ناقصاً.. ولما كان التفسير غير دال على جمع الافراد بمنطوقه مع مخالفته للتعبير في ترتيب الطرفين -دفعه توصيفاً باللازم لـ (الحد كل المحدود): يعني أن التفسير وإن لم يطابق التعبير لكنه لازم له. والدلالة على اللازم معتبرة عند المنطقي... وجه الزوم بينهما بقوله (كبرى) اي يجعل (الحد كل المحدود) كبرى وكل جزئي داخل في موضوعه

- [4] أي الوجود عند الوجود - المدلول لـ «المحدود كل الحد» المنعكس لغة بعكس المستوى، المنعكس بعكس النقيض إلى الطرد...
- [5] إذ العلة متقدمة، والتقدم هنا بالظهور¹⁷¹.
- [6] أي ولا بنفسه ولا بالمضاييف بل بذات المضاييف¹⁷².

—

ولا مساوياً^[1] و^[2] لا تجوزا^[3] بلا قرينة بما تحزرا^[4]

[1] أي كالمضاييف فالمساواة صدقاً كالتضاييف ذاتاً. وهو معرفةٌ كهو مفهوم ما منع

173

الذي هو (الحد) الكلي الشامل لجميع الحدودات (صغرى) مثل (الحيوان الناطق حد. والحد كل المحدود فهو كل المحدود).. وهكذا أمثاله.. وهذا يثبت اللزوم.. والجملة الثانية الدالة على عكس الحد أي دفعه للأغيار (المحدود كل الحد). فسرهما بـ (الوجود عند الوجود) أي وجود المحدود عند وجود الحد. مثل (كل ناطق إنسان) المنعكس لغة إلى (كل إنسان ناطق) المنعكس بعكس نقيضه أي كل لا ناطق لا إنسان (إلى الطرد) أي دفع الأغيار أي تحقق المعرف عند تحقق التعريف. هذا هو المنع.. وقد أشار إلى هذا بقوله (المحدود كل الحد).

¹⁷¹ (إذ العلة متقدمة) أي التعريف علة للمعرف وتقدمها إنما يعلم بالظهور معنى...

¹⁷² (أي ولا بنفسه) عطف على (مفهومه) المقدر بعد قوله (لا ابعداً) أي لا بد أن يكون التعريف غير بعيد عن الفهم لامتفهومه ولا بذاته. وكذا إذا كانا من المتضايقات لزم أن يكون عنوان التعريف التضايغي غير بعيد عن الفهم لا ذاته.

[2] لا تتشرب «الواو» هذه اللآآت العدولية¹⁷⁴.

[3] اي غير المتعارف وإلا فالمتعارف كالحقيقة العرفية - كما انه ابلغ - حسن.

[4] فبدون المانعة باطل وبدون المعينة فقيح¹⁷⁵.

ولانما يدري [1] بمحدود ولا مشترك عن القرينة [2] خلا

[1] اي يدور صريحا او ضمناً والدور تسلسل بحركة الوضع¹⁷⁶.

[2] وهي في المشترك المعينة فقط. وفي الكناية المتنقلة. وفي المعينة وفي المجاز المانعة.

وعندهم [1] من جملة [2] المردود [3] ان تدخل [4] الاحكام [5] في الحدود

[1] اعلم! ان المقصود من التعريفات تصوير موضوعات الاحكام. فادراجها فيها نظير

المصادرة¹⁷⁷.

¹⁷³ (أي كالمضاييف) الكاف للتشبيه لا للتمثيل أي كما ان المساواة من جهة المعرفة بين التعريف والمعرف

مانع يخل - كذلك التضاييف بينهما مانع. لكن المساواة صدقا والتضاييف ذاتا لامفهوما غير مضر. (وهي)

اي المساواة (معرفة) أي من جهة المعرفة (كهو) اي كالتضاييف (مفهوما) اي من جهة المفهوم...

¹⁷⁴ لا تتشرب الواو الخ) أي يختل المعنى ان لم يكن في تلك المعطوفات (لا) لأن حرف العطف لاتضمن

(لا) ولا تنفيد ما أفاده (اللآآت العدولية) أي صارت كالجزء لمدخولاتها كالمعدولة المحمول..

¹⁷⁵ (فبدون المانعة) يعني ان وجد في التعريف مجاز فلا بد من وجود قرينه مانعة للمعنى الحقيقي. واخرى

معينة للمعنى المراد فان لم يوجد المانعة فباطل أو المعينة فقيح..

¹⁷⁶ (والدور تسلسل بحركة الوضع) أي يفرض ان يتحرك وضع الواضع ويتكرر من أحد الطرفين إلى

الآخر مرة بعد أخرى رجاء أن يزول ويقف التوقف إلى غير النهاية فينقطع التسلسل...

[2] أي منها أيضا ذكر الالفاظ الغريبة الوحشية، والتطويل من غير طائل. والطائل توضيح او تحصيل ماهية او تمييز¹⁷⁸.

[3] اي يرده نظام الصناعة.

[4] اي لابد ان يكون في التعريف هيولى الاحكام، لا صورتها كالمزارة او النوات¹⁷⁹.

كما ينبغي تصوير الموضوع بوجه صالح قابل للمحمول ومفيد لا أقرب ولا أبعد. فتصور الانسان في «الانسان حيوان» بالحيوانية لغو. وبالشئيئية غير مفيد. ولا يضر عموم آلة التصور، فان المحمول يصلحه لنفسه.

[5] اى مطلقاً فيها وفي الرسوم الاحكام المطلوب اثباتها.

ولايجوز[1] في الحدود[2] ذكر أو [3]

وحائز[4] في الرسم[5] فادر مارووا

[1] أي في شريعة الصناعة الحاكية عن الطبيعة المانعة عن اجتماع المثلين وتعدد الحقيقة¹⁸⁰..

¹⁷⁷ (فادراجها فيها) أي الاحكام في الحدود(نظير المصادرة) التي يرتكبها الظالمون..

¹⁷⁸ (أي منها) اي من جملة المردود (والطائل توضيح) أي ان كان التطويل لتوضيح الالفاظ الغريبة او تحصيل حكم آخر في التعريف أو التمييز كل التمييز فليس داخلا فيما لا طائل..

¹⁷⁹ (ان يكون في التعريف هيولى): المراد من الهيولى المادة كالجنس والفصل ومن الصورة ترتيبها.

(كما ينبغي) مشبه به لـ (لابد) اي لابد ان يكون الخ كما ينبغي الخ. (ولا يضر عموم آلة التصور) كتصور الانسان في ذلك المثال بالجسمية...

[2] أى الحقيقة¹⁸¹ ..

[3] أما التشكيكي فلضديته للتعريف. وأما ما يرى من «او» التقسيمي، فلتقسيم ثم لتحديد الاقسام..

[4] اي حاز ووقع...

[5] إذ قد يكون منقسم كذا خاصة¹⁸² ...

فصل في القضايا واحكامها

ما[1] احتمال[2] الصدق[3] لذاته[4] جرى[5] بينهم قضية وخبرا

أعلم! ان في العالم اختلافا وتغيراً ونظاماً شاملاً. فالاختلاف هو الذي أظهر الحقائق النسبية التي هي اكثر بكثير من الحقائق الحقيقية. والنسبة لها وقع عظيم قد التفت رعايتها بوجود شروء مغمورة. فلولا القبح لأنتفى حسن المحاسن الكثيرة.. ثم ان التغير هو الذي كثر تلك الحقائق النسبية، ثم النظام هو الذي سلسلها وفننها. وتماثل تلك النسبيات هي القضايا الكونية التي هي تفاريق القضايا، التي هي «تفاصيل القدر الإلهي»...

ثم اعلم ايضا! ان غاية فكر البشر صيرورة النفس الناطقة خريطة معنوية للكائنات بارتسام حقائقها في النفس. ومعرفة كثير من الحقائق بالنسب. وهي قضايا.. وهي نتائج.

¹⁸⁰ (أي المانعة عن اجتماع المثلين) أي الحد عبارة عن حقيقة الشئ. ولكل شئ حقيقة واحدة لاتعدد فيها ولا تماثل. وينفهم من (او) تعدد الحقيقة. ومن تعددها اجتماع المثلين. وكلاهما باطل.

¹⁸¹ (أي الحقيقة) أي المراد بالحد الحقيقة أي الماهية.

¹⁸² (منقسم كذا) بان يذكر شخص بخواصه بـ (أو) مثل «هو الزراع أو الكاتب» وهذان المذكوران

بـ (او) خاصة للرجل اي ان لم يوجد موصوف بهما غيره والتعريف بالخاصة رسم.

وهي بالدلائل.. وهي بأجزائها. وهي او اجزائها موضوعات او محمولات. وهي بتصوراتها..
وهي بالتعاريف. وهي بأجزائها.. وهي الكليات الخمس..

[1] أي ملفوظ ومعقول¹⁸³..

[2] أي بسبب تمثاليته لما في نفس الامر له خاصية قابلية المطابقة وعدمها. لكن بالمطابقة. والا فما من تصور إلا ويستلزم تصديقا او تصديقات¹⁸⁴.

[3] أي دل على الصدق لفظاً وجاز الكذب عقلاً، بناء على تخلف المدلول(3).

[4] أي بالنظر إلى المحصل كـ «ج ب»(4)..
[5] مجاز عن «يسمى» مجاز عن «يعرف» مجاز عن «هو هو»(5).

ثم القضايا عندهم [1] قسمان [2] شرطية [3] حملية [4] ثالثان [5]

[1] التقييد بامثال هذا القيد لدفع المناقشة والتري عن المسؤولية، اذ الاصطلاح لا يستل

عنه...

[2] وهما أساسان للاقترافي والاقترانيات..

[3] وهي أو السلب عنه في المنفصلة. او عنده في المتصلة اتفاقاً أولاً.. إلا ان المتصلة عند اكثر اهل العربية والشافعية حكمها في الجزاء. وهو العلة والشرط قيد.. وعند الحنفية وأهل المنطق الحكم بين الجزاء والشرط.. ولقد تفرع وتشعب من هذا الاختلاف مسائل

¹⁸³ (ملفوظ ومعقول) أي القضية لكونها معقولة (معقول). ولكونها لا تفاد إلا باللفظ (ملفوظ) فـ (ما)

ملفوظ ومعقول.

¹⁸⁴ (فما من تصور إلا ويستلزم الخ) نعم، تصور زيد مثلاً: عبارة عن حصول صورته في الذهن. ولا يخفى ان هذا يستلزم (صورته حاصلة - و- هذه الصورة لزيد) وغيرهما من التصديقات. فلو لم يشترط دلالة تلك الخاصية على المطابقة وعدمها بالمطابقة. بل كانت مرسلة لكانت شاملة لغيرها ايضاً ولكانت التصورات باعتبار ذلك الاستلزام داحلة في شمول احتمال الصدق..

كثيرة: منها المشهورة كـ «ان تزوجت بك فأنت طالق.. وان تملكك هذا فهو وقف» فهذا لغو عند الشافعية لوجود العلة حيث لا محل، دون الحنفية لأن العلة اذا انعقدت تصلح المحل ومنها الاختلاف في المفهوم المخالف¹⁸⁵...

[4] أي الثبوت والسلب له بالاتحاد أو الاشتمال¹⁸⁶.

[5] أي هو الاول¹⁸⁷..

مقدمة في المحرّفات

اعلم!

ان أرجحية الافادة والاعلام - لتصوير الشئ على ماهو عليه - حرّفت طبيعة المسائل عن قانونها.. فكم من «شرطية» تحلت في لباس «الحملية». و.. «حملية» تزينت بزيها. و.. «متصلة» احمرت تحت «المنفصلة». و.. «كلية» استترت تحت «الجزئية». و.. «موجبة» تبرّقت «بالسلب». ورب قياس اندمج في «قضية». و«القضية» احتفت في «صفة او قيد بل

¹⁸⁵ (وهي أو السلب الخ) أي الحكم بين الطرفين في المنفصلة بالبعد والانفصال. وفي المتصلة بالمقارنة

والاتصال (اتفاقا) أي اتفاقية بلا لزوم (اولا) أي مع اللزوم بين الطرفين. وفي الحملية بالحمل والثبوت..

¹⁸⁶ (أي الثبوت والسلب له) الضمير للثبوت (بالاتحاد) اذا كانا متساويين (أو الاشتمال) اذا كان أحدهما

أعم..

¹⁸⁷ (أي هو الاول) لأن الحملية لكونها جزء للشرطية حقها في البيان الاولى..

حرف». «وكم» من المعاني الطيارة: توضع على أحد أغصان الكلام.. وكم من كلمة: تشربت طائفة من تلك المعاني..

وتحقيقه: ان كل علم يبحث - أي بالحمل الثبوتي - عن الاعراض - أي الصفات التامة - الذاتية - أي اللازمة الشاملة الواجب الثبوت - للشيء - اعني الموضوع.. فكانت مسائل كل علم «قضايا حملية موجبة كلية ضرورية في الخارج نظرية في الذهن».. «فما ترى» من الشرطيات والسوالب والجزئيات والممكنات والبديهيات - فيما من المبادئ التصورية، أو المبادئ التصديقية. أو الاستطرادات. أو متأولة بوجه من وجوه التلازم. أو مقدمة من مقدمات دليل المسألة أقيمت مقامها.. تأمل!.

كلية [1] شخصية والأول
اما مسور [2] واما مهمل [3]
والسور [4] كلياً [5] وجزئياً [6] يرى [7] وأربع [8] أقسامها حيث جرى [9]

[1] أي مافيه اشترك.. فإن نظر الى الطبيعة فاما مع جواز سرايته الى الافراد، كالحمل في التعاريف على القول بقضيتها. أو بدون السراية مع ملاحظة الافراد. كحمل المعقولات الثانية على الاولى، في كل ما يرى أو بدون الملاحظة وبدون السراية كـ «الانسان مفهوم ذهني». فهذه الثلاثة طبيعية..

ومنها الكل المجموعي وكل مراتب الاعداد. وهي في حكم الكلية في كبرى «الشكل الأول»¹⁸⁸..

¹⁸⁸ (اي ما فيه اشترك) «ما» موصوفة شاملة لكل الكليات كما قال (فان نظر الخ) أي إلى ذلك المفهوم المشترك إذا حكم عليه. فأما جواز سراية الحكم إلى الافراد - كما في حمل التعاريف على المعارف - كحمل (الحیوان الناطق) على الإنسان. أو مع عدم جواز السراية. لكن مع ملاحظة قبول الافراد ومناسبتها لذلك الحكم كحمل المعقولات الثانية على الاولى مثل (الإنسان نوع). أو لاسراية ولا ملاحظة

[2] أى التي مناط الحكم نصب العين كميتها¹⁸⁹ ..

[3] وهو في المقام الخطائي في حكم الكلية. والاستدلال في حكم الجزئية¹⁹⁰ .

[4] اعلم! أن للسور مقامات مختلفة وصوراً متفاوتة. فقد يدخل على المحمول ويصير القضية منحرفة اللطائف وضمناً وقيداً..

ثم ان القضية تتضمن قضايا ضمنية بعدد القيود.. فكأن الحكم لما تداخل بين القيود انبت في كل قيد حكماً ضمناً يشار اليه بالاعراب. ففي «كل مؤمن حقه الصدق بالضرورة» أولاً: أثبات حقيقة الصدق للمؤمن. ثم ثبوت حقيقة الصدق للمؤمن عمومي. ثم ثبوت حقيقة الصدق لعموم المؤمن ضروري.

أعلم! أن العكسين والتناقض والقياس - كما تنظر الى القضية الأولى - تنظر الى القضيتين الاخيرتين وتنوع بسببهما.. فإن أحببت أن ترى تفاصيل السور وتفسيرات الجهة، فانظر في «تعليقاتي» على «الكلنبوي»: اذ أنها احدى من تفاريق العصا¹⁹¹...

[5] اي لا المجموعي بل الإفرادي لا البدلي بل الاطلاقي.

[6] أي يدل على البعض ولو في ضمن الكل، لأن اهل الاستدلال لا ينظرون إلى المفهوم المخالف، بسرّ (لَاتَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (الاسراء: 26)¹⁹²

مثل (الإنسان ذو مفهوم ذهني). فهذه الثلاثة من الكليات الطبيعية...

(ومنها) أي من الكلية لا الشخصية (الكل المجموعي) لأن له اجزاء بمنزلة الجزئيات للغير. (ومراتب

الاعداد) كالعشرة والمائة وما بينهما لانها وان لم تكن من الجموع لكنها في كبرى (الشكل الأول) في حكم الكلية...

¹⁸⁹ (أي التي مناط الحكم الخ) تذكر (المسور) وتأتي الضمير في (كميتها) دليل على ان (التي) صفة (الكلية) اي الكلية التي مناط الحكم كميتها.

¹⁹⁰ (في المقام الخطائي) اي في الظنيات..

¹⁹¹ (كما تنظر إلى القضية الاولى الخ) يعنى «ان الموضوع والمحمول» في القضية الاصلية - كما انهما

منظوران في العكسين والتناقض - كذلك القيود الدالة على الكمية والكيفية والجهة في القضية الاصلية معتبرة وملحوظة فيها. وبسببها تنوع المحصورات والموجهات..

- [7] اي فينقسم، فيكون، فيرى اذ وجود المقسم بوجود الاقسام¹⁹³ ..
 [8] أي ينقسم باعتبار الكيف، فتتربع الاقسام فأينما صادفته فهو أحد الاربعة...
 [9] أي لايتشعب بالجريان ولاينقسم بتنوع العروض.

اما بكل[1] او ببعض[2] او بلا شيء[3] وليس بعض[4] او شبه حلا[5]
 وكلها[6] موجبة[7] وسالبة[8] فهي[9] اذن إلى الثمان[10] آية[11]

- [1] أي وكذا مايرادف؛ «اكتع. طراً. قاطبة. كافة. واللام. والإضافة. والموصول الإستغرافية»¹⁹⁴ ..
 [2] أي وكذا مايرادف؛ «قطعة. طائفة. واحدة. قليل. شئ. كثير. والتنوين. والتقليل. والعهد الذهني» في اللام واخويه¹⁹⁵ ..
 [3] اي وكذا مماثل «لاواحد. ولاقطعة». وقس على «لا» «ما. ليس. ان» - وعلى «شيء» كل ماهو سور الموجبة الجزئية بشرط التنكير وعدم الاضافة¹⁹⁶ ..

¹⁹² (لأن اهل الاستدلال) دفع لما يقال: إذا قلت (بعض الإنسان حيوان) ينفهم من المفهوم المخالف ان البعض الآخر ليس بحيوان. وجه الدفع: إنهم لاينظرون اليه..
¹⁹³ (اي فينقسم الخ) إشارة إلى مايرد على الناظم: من ان رؤية الاقسام بوجودها وهو بعد انقسام القسم. ولايكفي انفهام الأقسام بالرؤية والجريان بين الناس. بل لابد من التقسيم صراحة..
¹⁹⁴ (اكتع) بدل (ما) لا مفعول ليرادف (الاستغرافية) صفة للثلاثة الاخيرة اي اذا اريد منها الاستغراق والعموم..
¹⁹⁵ (واخويه) أي الاضافة والموصول.
¹⁹⁶ (وعلى شئ) متعلق بلفظ (قس) (بشرط التنكير وعدم الاضافة) اي ليكون أعم فلا تختل الكلية.

- [4] أي وكذا كل ما دخله النفي مطلقاً من السور الموجبة الجزئية، لكن بشرط
الاضافة والتعريف. وكذا دخول النفي على كل الموجبة الكلية. لكن بشرط تقدم النفي¹⁹⁷..
[5] مثل «في الاغلب. وعلى الاكثر. وبالجملة. وفي الجملة. ونادراً. وقليلًا.» وقس...
[6] اي وغير المسورتين كالمسورتين¹⁹⁸..
[7] والائجاب وجود، انما يتحقق بوجود جميع الاجزاء. والسلب عدم، يصدق بعدم
اي جزء كان. والغالب بعدم الأخص..
[8] وسلب الطرف عدول يقتضي قابلية المحل. ووجود الموضوع؛ لانه عنوان امر
محصل. وسلب النسبة. ثم جعله محمولاً سالباً المحمول ومخمسة الاجزاء ومكررة، ملاحظة
النسبة، ومعدولة ذهنية في الخارجية¹⁹⁹..
[9] أي فالأربعة قبل الثمانية. اذاً «كالنائب مستيقظ»²⁰⁰..

¹⁹⁷ (النفي مطلقاً) اي أي نفي كان (بشرط الاضافة) اي اذا كانت للاستغراق والعموم لأن نفي
الاستغراق جزئي...

¹⁹⁸ (وغير المسورتين كالمسورتين) اي الشخصية والمهملة في الإنقسام إلى الإيجاب والسلب...

¹⁹⁹ (وسلب الطرف) أي إذا كان محمول القضية مسلوباً فهي معدولة. وشرطها أن يكون الموضوع
موجوداً وقابلًا للمحمول المسلوب أي قبل السلب فلا يصح (العنقاء لا طائر) لعدم الموضوع ولا (زيد
لاحجر) لعدم قابلية المحل (وسلب النسبة) إشارة إلى القضية السالبة المحمول. وهي أن يسلب النسبة بين
الطرفين. ثم يجعل المحمول المسلوب النسبة محمولاً فيصير اجزائها خمسة. الطرفان. والثبوت بينهما.
وسلب ذلك الثبوت. وثبوت ذلك المسلوب للموضوع (ومكررة ملاحظة الثبوت) باضافة المكررة. اي
يلاحظ الثبوت مرتين قبل السلب وبعده.. ويفرق بين تينك القضيتين على الاكثر في الثنائية بـ (لا) في
المعدولة وبـ (ليس) في السالبة. وفي الثلاثية بتقدم الرابطة على النفي في المعدولة وتأخيرها عنه في السالبة
(ومعدولة ذهنية في الخارجية) مثلاً: (الماء ليس بجامد) قضية خارجية لكن محمولها ذهني..
²⁰⁰ (فالاربعة قبل الثمانية) اشارة الى أن في كلام الناظم سقطت.. اذ الأقسام تكون اربعة ثم تنتهي الى
الثمانية فهي مثل (النائب مستيقظ) اذ البقطة قبل النوم...

[10] اي السوالب محصلة، لانها تصديقات الاعدام لاتكذييات الوجودات. فان
تصديق العدم المحصل، غير تكذيب الوجود الغير المحصل وان استلزمه.
[11] ايها الناظم! اظنك تظننا صبيانا طالبين لمبادئ الحسابات.

والأول[1] الموضوع[2] في الحملية والآخر[3] المحمول بالسوية[4]

[1] اي حقه الاول لان المراد منه الذات..
[2] وموضوعية الموضوع غير محموليته وغير موضوعية المحمول؛ لاختلاف الجهة. كما
في حمل الواجب الاعم على الخاصة المفارقة في «كل ضاحك إنسان». وجزء القضية
موضوعية الموضوع؛ لأن الجهة تنظر اليها.
[3] أي ماشأنه «الآخر» كما في أصل الحمل ؛ لأن المراد منه المفهوم وان كان ذاتا
مثل «زيد حجر»..
[4] «السوية» سيئة الضرورة..

وان[1] على التعليق[2] فيها قد حكم فالها[3] شرطية وتنقسم

[1] أعلم! ان الشرطية - التي مرت الاشارة اليها - تنقسم باعتبار «النسبة»: اتصالا وانفصالا... «والجهة»: لزوما واتفاقا. عنادا وتصادفا.. «والمطابقة»: صدقا مع صدق الطرفين وكذبا وكذب الاول أي المقدم اي لامع كذب التالي ايضا لكونها محل الحكم.. لو كانت كاذبة كانت القضية بتمامها كاذبة. وكذبا مع كذب الطرفين وصدقهما والاختلاف.. «والكيفية»: إيجابا مع سلب الطرفين وإيجابهما والاختلاف. وسلبا مع ايجاب الطرفين وسلبهما والاختلاف. «والتركيب»: إلى المركبة من حملتين ومتصلتين او منفصلتين أو مختلفتين.. «والصورة»: إلى: الاصلية والمنحرفة، والمشبهة بالحملية بتقدم الموضوع على أدوات الشرط.. «وإضافة النسبة» إلى متخالف الطرفين نظير الولادة في المتصلة فيها الترتيب الطبيعي - أي بأن يكون الاول منشأ وعلة للآخر كطلوع الشمس ووجود النهار - وإلى متشابه الطرفين نظير الاخوة في المنفصلة.. «والكمية»: إلى: الكلية باعتبار الاوضاع الشاملة للاحوال والازمنة والامكنة. وسورها في المتصلة الموجبة «كلما. مهما. متى. حيثما. كيفما. ابداً. دائماً» وقس عليها ماينظرها ومايتضمنها. وفي المنفصلة الموجبة «البتة. بنة بتلة. مستمرا. دائماً ابداً». وكذا الجهات الدائمة في الحملية سور الكلية في المنفصلة وقس عليها مايشاهدها وما يتضمنها حرفا وفعلا واسما. وفي السالبة الكلية فيهما «ليس البتة. ما ابدا. لادائما.» وقس على النفي مايشاهده وعلى مدخوله مايمثله. وإلى الموجبة الجزئية. وسورها فيهما «قد يكون». وإلى السالبة الجزئية. وسورها قد لا يكون وقس على «قد» ما يتضمنه من التقليل والتكثير مايمثله وعلى «يكون» ما يشاهده من الافعال العامة والناقصة الثامة وقس على الحرف الفعل والاسم. وإلى الشخصية بالتقييد بوقت معين كالآن واليوم وغدا وهكذا... وإلى المهمة: ففي المتصلة بـ «لو. وان. وإذا». وفي المنفصلة بـ «أما وأو! ...²⁰¹

²⁰¹ (فيها الترتيب الطبيعي الخ) حاصله: ان المتصلة يراعى فيها الترتيب الطبيعي لأن أحد جزئها على

الاكثر منشأ وعلة للآخر كالأب والولد فيقدم الاب ويؤخر الولد (كطلوع الشمس

ووجود النهار).. وفي المنفصلة الطرفان متشابهان في العناد والإنفصال: كما ان هذا معاند لذاك

هو ايضا معاند لهذا.. حتى ليس العناد في أحدهما زائداً أو ناقصاً كأنهما اخوان انقسم العناد بينهما على

السوية فليس فرق يرجح تقدم أحدهما على الآخر. بل الترتيب في احزائها على ارادة القائل.

[2] أي حكم بالتعليق فبني الكلام على التعليق. وبسر التلازم وتضمن المنفصلة للمتصلة يشملها التعليق²⁰².

[3] «الفاء» للزوم و«ان» لليقين و«الهاء» للربط بين الجزئين والاتحاد بين الحد والمحدود..

أيضاً إلى شرطية متصلة [1] ومثلها [2] شرطية منفصلة [3]

[1] اما «لزومية» ادعائية او حقيقية. كما بين كل المتضائفات وكل المتساويات. وبين الاصل مقدماً وبين العكسين. وبين التعريف والمعرف. وبين الدليل مقدماً والنتيجة. وبين الاخص مقدماً والاعم. وبين العلة والسبب والعلامة مقدماً وبين المعلول وغيره وقس..

(وإلى متشابهه الطرفين) أي في العناد والانفصال كأنهما اخوان لايزيد أحدهما على الآخر في العناد. وفي الانفصال متشابهان لايتجمعان كالزوج والفرد. (والازمنة) عطف على الاوضاع لاعلى الاحوال. (وكذا الجهات الدائمة) كالضرورة والدوام (سور الكلية) خير للجهات (مماثلة) فاعل ليتضمنه (من الافعال العامة) كحصول. ثبت. وقع. وجد. كان. لايس. استقر (والناقصة التامة) ككان بمعنى وجد. لكن توصيفها بالناقصة حكاية عن حالها الماضي..

²⁰² (أي حكم بالتعليق) أي الارتباط بين الجزئين أي فكان حق العبارة تعديته بالباء أي كما كان الحكم في الحملية بالثبوت لاعلى الثبوت كذلك الحكم هنا بالتعليق لاعلى التعليق. والا لزم ان يكون التعليق محكوما عليه وليس كذلك..

(فبني الكلام على التعليق) أى التأخير والتردد الدال عليهما (ان).. (وبسر التلازم الخ) دفع لما يرد: من أن التعريف غير جامع لخروج المنفصلة عنه إذ الحكم فيها بالانفصال لا بالإرتباط. وجه الدفع: إن كل جزء من المنفصلة يستلزم نقيض الآخر. فبهذا الاعتبار يكون المنفصلة مستلزومة للمتصلة ومتضمنة لها. نعم: (العدد إما زوج او فرد) يستلزم (كلما كان زوجا فهو لا فرد). فبهذا الاعتبار يشملها التعليق فلا تبقى خارجة عن التعريف.

«او اتفاقية» أي العلاقة بين الجزئين مستترة ليست بارزة لظاهر النظر. إذ الصدفة عقيدة فاسدة. والسلب سلب الإتصال لا إتصال، السلب. إذ حكمة التسمية لا يلزم ان تطرد ...²⁰³

[2] اى في التعليق، لأستلزامها لها او لتأولها بها او لانكشافها عنها²⁰⁴..
[3] اما عنادية كما في العناديات اى المتناقضات والمتضادات والمتقابلات، وكل ما ذكر من مظان الاتصال مع تبديل احد الطرفين بنقيضه وقس!.. واما اتفاقية بأن لم تظهر العلاقة وان كانت...

²⁰³ (كما بين كل المتضايقات) كالأب والابن وجه التسمية: ان كلا يضاف في المعرفة الى الآخر اذ يقال: الأب من له ابن وبالعكس. (وبين الأصل مقدما) اذ لو كان العكس مقدما والاصل تاليا لا يطرد اللزوم. وكذا ان كان النتيجة او الاعم او المعلول مقدما والدليل او الاخص او العلة تاليا لم يطرد اللزوم والإستلزام بين الطرفين مثلا: لا يقال كلما تحقق الحيوان تحقق الانسان (اى العلاقة بين الجزئين مستترة) شذ الاستاذ هنا عما عليه اهل المنطق من عدم العلاقة بين جزئي الاتفاقية مشيراً الى ان لا اتفاقية الا وفيها علاقة مستترة لاتظهر لظاهر النظر. مستدلا بان التصادف كما لم يكن ولم يمكن في ماديات الكائنات لزوم ان لا يوجد في المسائل العلمية ايضا..

غاية ما في الباب ان بعض العلائق مستورة عن بعض الابصار والبصائر (والسلب سلب الاتصال) إشارة الى مايرد: من انه اذا كان السلب في السالبة مضاف الى الاتصال لايجوز عدها من المتصلات وان كان مضافاً اليه للاتصال لا يكون سالبة بل هي اذا موجبة معدولة.. وجه الدفع: ان وجه التسمية لايلزم وجوده في كل الاقسام..

²⁰⁴ (اى في التعليق لإستلزامها لها) وجه المثلية: بان في المنفصلة ايضا تعليقا بين الجزئين لاستلزام المنفصلة للمتصلة كما مر.. او لتأولها بها يجعل كل جزء منها مقدما لنقيض الآخر..

جزآهما [1] مقدم [2] والثالي [3]
 اما بيان [4] ذات [5] الاتصال
 ما [6] اوجبت تلازم [7] الجزئين
 مـين

- [1] اندمجت اربع قضايا في واحدة، اذ التثنيان في حكم التكرير²⁰⁵.
 [2] اى طبعاً في المتصلة، لتخالف طري اللزوم. ووضعاً في احتها، لتشابه طري المعاندة²⁰⁶.
 [3] كالمقدم²⁰⁷..

²⁰⁵ (أربع قضايا) هي المتصلة الموجبة والسالبة والمنفصلة كذلك (في واحدة) أى قضية واحدة. بل في كلمة واحدة اعني (جزآهما) اذ فيها تثنيان اذا ضرب احدهما في الآخر يحصل اربعاً.
²⁰⁶ (اى طبعاً) اى تقدم المقدم على التالي امر طبيعي يقتضيه الطبيعة (في المتصلة) لان طري اللزوم فيها متخالفان: احدهما لازم. والآخر ملزوم. واللازم بعد الملزوم (ووضعاً) اى على كيف الواضع في المنفصلة اذ الطرفان فيها متساويان في العناد لا فرق بينهم يكون سبباً للترجيح في التقديم والتأخير..
²⁰⁷ (كالمقدم) اى تأخر التالي طبيعي كالمقدم لما ذكر.. اعلم! ان السالبة الشرطية اذا تعدد المقدم يتحصل بتعددته وعلى مقدار عدده قضايا نظراً الى جواز سلب التالي الواحد عن مقدمات كثيرة. وفي الموجبة يحصل التعدد بحسب تعدد التالي لجواز لوازم كثيرة لشئ واحد ولا اطراد في العكس.

أعلم! ان الشرطية تتعدد في السالبة بتعدد المقدم. وفي الموجبة بتعدد التالي صريحاً أو ضمناً. وفي الحملية بتعدد كلا الطرفين صريحاً أو ضمناً. قيل: او معنى..

[4] اى التعريف باعتبار الجزء الصورى الذي هو مأخذ الفصل²⁰⁸...

[5] اشار الى ان لفظ المتصلة من «ذى كذا» اذ المتصلة من المصطلحات. والمصطلح ليس من المشتقات ولو في صورة المشتق بل جامد ينسب اليه²⁰⁹.

[6] اى فهو ما اوجبت باعتبار الدلالة ظاهراً، اذ الاتفاقية لزومية بعد الاتفاق²¹⁰.

[7] اى تشارك في اللزوم مصدر للمعلوم والمجهول.

أعلم! ان اللزوم عقلي. او حسي. او عادي. او عرفي. او اصطلاحى. او شرعى «جزئياً او كلياً».

فان قيل - ان كان اللزوم «لا» فلا لزوم. وان كان تسلسل ولزم الموجب بالذات..

قلت: اللزوم وكذا كل مانوعه فردة. وذاته صفته كالوجود ونحوه - نوعه منحصر في شخص موجود، بسر عدم العبثية ولا اعتبار بتسلسل الاعتباريات، اذ لا يلزمك ان تلاحظ اللزوم اسمياً. وفرق بين «وجوده لا» وبين «لاوجود له» كالفرق بين الحرف والاسم. والوجوب واللزوم بالاختيار لاينافي الاختيار²¹¹..

²⁰⁸ (اي التعريف باعتبار الخ) يعني: ان للتعريف مادة هي الجزآن. وصورة هي تلازم الجزئين. الاولى كالجنس. والاحرى كالفصل.

²⁰⁹ (المتصلة من ذى كذا) أي من باب ذي كذا. يعني: ان تلك الكلمة ليست بمشتقة على مايتبادر إلى النظر لانها من مصطلحات المنطقين. والمصطلحات بمثالة الجامدات عقيمة لاتتولد من شئ ولامنها شئ بل ينسب اليها او يؤول بما يدل على النسبة. كامثال (ذي) او (ذات). فالتصلة بمعنى ذات اتصال..

²¹⁰ (اي فهو ما اوجبت) اشارة الى تقدير جواب (اما) والى دفع مايرد من ان الاتفاقية مع انها شرطية للزوم فيها فتبقى خارجة.. وجه الدفع: ان الاتفاقية بعد الاتفاق لزومية كما سيحى...

²¹¹ (مصدر للمعلوم) اي اللازم (والمجهول) أي الملزوم يعني: ان التلازم يقع بين شيئين كل منهما لازم وملزوم للآخر. فالمعلوم اشارة إلى اللازم والمجهول إلى الملزوم.. (فان قيل الخ) حاصل ما قيل: ان اللزوم إن كان معدوما فلا لزوم، فكيف يبحث عن اللزوم. وإن كان موجوداً يجب أن يكون له مأخذ. وله أيضاً

من مأخذ وهكذا.. يتسلسل إلى ان ينتهي إلى لزوم موجب بالذات أى غير محتاج إلى لزوم آخر. هذا محال.. (قلت الخ) حاصل المقول: ان اللزوم - كالوجود والنور وغيرهما مما لا فرق بين الفرد والنوع - من الكليات المنحصرة في شخص موجود إذ لا محل للعينية إذ لو لم يكن لتلك الكليات فرد موجود لكانت من العينيات، فاللزوم كلي منحصر وجوده في فرد فلا اشكال.. ولو سلم التسلسل: اي لزومه على تقدير عدم وجوده فلا اعتبار لتسلسل الامور الاعتبارية. ولا يلزم علينا ان ننظر إلى اللزوم اسمياً أي غير اعتباري فلا اشكال. (و فرق بين وجوده لا الخ) هذا طريق آخر لدفع ذلك الإيراد. حاصله: ان الوجود قسمان: احدهما ضعيف تابع للغير كوجود معنى الحرف. والآخر قوي مستقل لاحاجة له للغير كمعنى الاسم. فقلوه (وجوده لا) اي له وجود ضعيف تابع للغير لولا الغير لم يوجد. و(لا وجود له) نفى للجنس أي لاوجود له لا ضعيفا ولا قويا. فاللزوم ناظر إلى الاول لا إلى الثاني اي له وجود تابع للطرفين لولاهما لم يوجد.

(والوجوب واللزوم بالاختيار لا يناهيا الاختيار) بل يستلزمه او لولا الاختيار لم يوجد الوجوب لان الموجب مختار في افعاله فالوجوب من افعاله الصادرة عنه باختياره..

ما اوجبت تنافرا[1] بينهما[2]
اقسامه[3] ثلاثة فليعلم
مانع جمع[4] او خلوة[5] او هما[6]
وهو الحقيقي[7] الأخص[8] فاعلما[9]

[1] أي سواء كان تضاداً أو تعانداً أو تبايناً أو تنافياً أو عدم ملكة أو تناقضاً..
والمنفصلة والمتصلة سالبة كل كموجة الاخرى في أكثر الاحكام، إذ العناد بين الشيئين كما
يستلزم سلب اللزوم بينهما يستلزم اللزوم بين احدهما ونقيض الآخر. ولأن الممكن لا بد لذاته
واحواله من علة تامة، وبعد الوجود يجب، كانت الاتفاقية عنادية²¹².
[2] أي «فقط» اذ كثيرة الاجزاء منفصلات كثيرة امتزجت²¹³.
[3] هذا التقسيم ككل تقسيم كثير الأجزاء، بين كل جزئين منع الجمع. وباعتبار
المجموع منع الخلوة حقيقة او ادعاء او استقراء..

²¹² (ولان الممكن لا بد الخ) متعلق بكانت الآتية. وعلة لكون الاتفاقية عنادية (بعد الوجود يجب) يعني: إذا
تم العلة لوجود شيء من الممكنات يجب وجوده إذ لا يختلف المعلول عن العلة التامة (كانت الاتفاقية
عنادية) لان الاتفاق بين شيئين شيء ممكن فاذا فرض له علة تامة يجب ذلك الاتفاق واذا وجب لزم وإذا
لزم الاتفاق بين الشيئين يخرج الاتفاقية من الاتفاقية إلى العنادية..
²¹³ (أي فقط) ناظر إلى تنبيه (هما) يعني: ان بدل التنبيه بالجمع لم يصح الحمل بين التعريف والمعرف..

[4] أي فقط أو مطلقاً، وهو مستلزم لتصلتين من عين احد الجزئين مقدماً، مع نقيض الآخر تالياً. وسالبة كل من المتلازمين مستلزما لموجبة الاخرى من منع الجمع وما يستلزمه من المتصلتين ²¹⁴..

[5] كالجمع في التقييد والاطلاق واستلزام المتصلتين، إلا أن المقدم نقيض والتالي عين فيهما ²¹⁵.

[6] أي فيستلزم تلك المتصلات الاربع ²¹⁶..

[7] أي حقيقة الانفصال بديهية اذ الاولان نتيجتا اقترايين من حقيقة صغرى ومتصلة كبرى. مثلاً: اما حجر او شجر. نتيجة لـ : أما حجر واما لاحجر، وكلما كان حجراً فهو لاشجر. اذ ما لا يجمع اللازم لا يجمع الملزوم وقس منع الخلو ²¹⁷..

[8] أي على رأي. اذ الكل اخص من الجزء، أي أو المباين. كما هو شأن التقسيم من انه يوقع المباينة بين الاقسام ²¹⁸.

²¹⁴ (أي فقط أو مطلقاً) أي إذا اطلق ولم يقيد بقيد فقط كان شاملاً للحقيقة ايضاً وإذا قيد به لايشملها..
²¹⁵ (والاطلاق) أي بدون فقط او به (واستلزام المتصلتين) أي ومثل مانعة الجمع في استلزام المتصلتين إلا أن المقدم نقيض والتالي عين هنا عكس منع الجمع مثل (كلما كان حجراً فهو لاشجر وكلما كان شجراً فهو لاحجر) هذا المثال يصلح لكلا القسمين..
²¹⁶ (أي فيستلزم تلك المتصلات الاربع) ثنتان من جهة منع الجمع والاخرى من جهة منع الخلو..

²¹⁷ (والاولان نتيجتا اقترايين) أي كل من منع الجمع ومنع الخلو نتيجة لقياس اقتراي صغراه منفصلة حقيقية وكبراه متصله مثل (اما لاحجر أو حجر وكلما كان حجراً فهو لاشجر) ينتج (اما لاحجر أو لا شجر) هذا المنع الخلو. والمثال لمنع الجمع (أما حجر أو لاحجر وكلما كان حجراً فهو لاشجر) ينتج (اما حجر او شجر (لان ما لا يجمع اللازم لا يجمع الملزوم). كما هنا اذ الشجر لكونه نقيضاً للاشجر الذي يجمع الحجر لا يجمع هو الحجر إذ يلزم حينئذ جمع النقيضين فهو معاند له فنبت المطلوب. وقس منع الخلو..

²¹⁸ (أي أو المباين) عطف على الأخص (كما هو شأن التقسيم) من كونه متباين الاقسام إذ كل قسم قسيم للآخر...

[9] أي تتبع ما لم اصرح به من تقاسيمها وتفصيلها..

—

فصل في التناقض

تناقض[1] خلف القضيتين[2] في كيف[3] وصدق[4] واحد امر قفى

[1] أعلم! ان الاثنينية ان كان فيهما الاتحاد؛ ففي الماهية وأخص الصفات «التمائل».. وفي الجنس «التجانس».. وفي الكيف «التشابه».. وفي الكم المتصل «التوازي».. وفي المنفصل «التساوي».. وفي الوضع «التشاكل».. وفي الملك «الستلابس».. وفي الاين «التجاور».. وفي الإضافة «التناسب».. وفي متى «التعاصر».

وان كان فيهما الاختلاف - فمطلقا «التغاير» ثم «التخالف».. ومع امتناع الاجتماع «التقابل».. ومع وجود الطرفين مع الدور المعى «التضايغ».. وبدونه «التضاد».. وفي الوجود «التعاند» وفي الصدق «التباين».. ومع عدم احد الطرفين بشرط قابلية المحل «عدم وملكة».. وبدون الشرط في المفرد «التنافي».. وفي الجملة «التناقض» وقد يعمم..

ثم اعلم! أن نقيض كل شئ رفعه، والرفع لا يحتاج إلى بيان، إلا أن الرفع لما لم يتحصل دائما - وقد احتجنا للقياس الخلفي إلى نقائض محصلة، أى معينة مضبوطة - وضعوا شرائط وقيوداً لتحصيل النقائض...

[2] أي هنا اذ المراد ما لا يجتمعان ولا يرتفعان، وفي المفردات قد يرتفعان «كالحجر والشجر عن الإنسان»²¹⁹.

[3] أي بشرط الاختلاف والاتحاد في واحد او ثلاثة، او ثمانية، او ثلاثة عشر، فالاختلاف في الكيف، والكم، والجهة، ثم النتيجة في الصدق، والاتحاد في النسبة، او المحكوم عليه وبه، والزمان، والمكان، والشرط، والاضافة، والجزئية او الكلية، والقوة او الفعل في الطرفين²²⁰.

[4] أي المستلزم بالذات لكذب الاخرى²²¹..

فان [1] تكن شخصية [2] أو مهمة [3]

فنفقضا [4] في الكيف ان تبدله [5]

وان [6] تكن محصورة [7] بالسور [8]

فانقضى بضد سورها المذكور

[1] أعلم! انك قد علمت ان القضية باعتبار منطوقها كما تفيدنا حكماً كذلك باعتبار الكمية تتضمن قضية أخص. وباعتبار الجهة قضية أخرى اخص منهما. فمناطق

²¹⁹ (أي هنا) دفع بعلاوة هذا القيد مايرد: من أن التعريف أعم اذ (الخلف) يشمل الحجر والشجر.

ولاتناقض بينهما. فاشار إلى أن المقصد بيان التناقض في القضايا لامطلقاً فلا اشكال...

²²⁰ (في واحد) أي النسبة الحكمية (أو في ثلاثة) أي الموضوع والحمول والزمان (هذا عند الفارابي).. (او ثمانية) هي وحدة الموضوع والحمول والزمان والمكان والشرط والإضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل (أو ثلاثة عشر) هي الدائمات والعرفيات والمشروطات والوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة (في الصدق) متعلق بالاختلاف المقدّر بعد (ثم) المضاف إلى (النتيجة)..

²²¹ (أي المستلزم بالذات) احتراز عن قولنا (هذا إنسان هذا ليس بناطق) اذ الوساطة هنا مساواة احمولين لا لذاته..

العكسين والتناقض في المسورة الموجهة الضمنية.. فان تجردت عن الجهة والسور ولم يقصدا فالنظر إلى أصل القضية.

أعلم! ان الأفعال الناقصة صور النسبة الفعلية. وان افعال المقاربة تصاوير النسبة الامكانية. وان افعال القلوب كصفات الثبوت وجهات الاثبات.. فكأن صورة النسبة ظهرت للتوصل لجعل الاسمية فعل شرط ²²².

[2] أي موضوعها شخص حقيقة او اعتباراً كالكل المجموعي..

[3] اي فإن لم ينظر إلى كونها في قوة المسورة فذاك.. وإلا فالبعض المبهم في حيز النفي يعم ²²³..

[4] أي فهو قليل المؤنة. فاستغن بما اعطاك التعريف ²²⁴..

[5] اي لابد من الاتحاد ثلاثية والاختلاف في الكيف ²²⁵..

²²² (واعلم ان الافعال الناقصة الخ) حاصله: ان تلك الافعال ليست من أجزاء القضية بل دالة على وضعية النسبة بين طرفي القضية. مثلاً: ان (كان) في (كان زيد قائماً) إنما يفيد زمان وقوع نسبة القيام إلى زيد. وان المنسوب والمسند إلى زيد القيام لا (كان). لكن لكان فائدة أخرى: اذا لها مجوزة لجعل الجملة الاسمية فعل شرط في (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) إذ لو لم يكن (كان) لم تكن تلك الجملة شرطاً.. وان افعال المقاربة ايضاً ليست أجزاء حقيقة. وإنما هي مصورة ومقربة للنسبة الكائنة بين الطرفين من الامكان إلى الوقوع.. وان افعال القلوب كصفات تتعلق بالثبوت الواقع بين الطرفين في الخارج وجهة مؤكدة لاثبات ذلك الثبوت في الذهن.

²²³ (والا فالبعض المبهم الخ) حاصله: ان المهملة في الإيجاب من الجزئيات أي في حكم الموجبة الجزئية وفي السلب من الكليات أي في حكم السالبة الكلية، لان موضوعها بعض مهمم والبعض في حيز النفي يعم أي يفيد معنى كلياً: هذا إذا قصد من المهملة المسورة.. فهي حينئذ من المحصورات إيجاباً من الجزئيات وسلباً من الكليات. (يعم) أي فيكون المهملة خارجة من المهملات داخلية في عداد المحصورات.. ²²⁴ (أي فهو قليل المؤنة) لاحتياج معرفته إلى زيادة كلفة واشتغال بل يكفي لمعرفته ما أفاده التعريف الذي هو عبارة عن تبديل الطرفين بالإيجاب والسلب..

²²⁵ (أى لابد من الاتحاد ثلاثية) أى لزم اتحاد النقيضين في الموضوع والمحمول والزمان والاختلاف في الإيجاب والسلب فقط (هذا عند الفارابي)..

[6] اعلم! ان التناقض إنما ينظر إلى الجهة والسور، اذا نظرا إلى النسبة. وأما إذا دخل «ذا» المحمول فحرف او الموضوع قبل الحكم فشخص الكلية. او دخلت «تاك» عقد الوضع او صارت جزء المحمول فلا..

أعلم! ان نقيض الضرورة - ذاتاً او صفة او وقتاً - الامكان كذلك. والدوام - ذاتاً أو صفة - الاطلاق كذلك. فان شئت تفاصيل الجهات فعليك بتعليقاني في المنطق²²⁶.

[7] أي منصوبة الكلية المقصودة²²⁷ ..

[8] أي كالسوار الصحيح أو المنكسر²²⁸ ..

²²⁶ (اعلم ان التناقض إنما ينظر إلخ) أي التناقض بين القضيتين من الموجهات والمحصورات ناظر إلى السور والجهة. فان لم يكونا في موضعهما الطبيعي: بأن دخل (ذا) أي السور -المحمول (فحرف) أي جعل القضية منحرفة. وان دخل الموضوع (فشخص) أي جعل القضية شخصية قبل مجئ الحكم وملاحظته. وان دخلت (تاك) أي الجهة عقد الموضوع أي قيداً للموضوع مثل (كل إنسان بالضرورة فهو حيوان) أو كانت جزء المحمول: مثل زيد ضاحك على الدوام (فلا) أي يحتل التناقض بذلك التبدل..

²²⁷ (أي منصوبة) أي المقصود من المحصورة جعل الكلية مثلاً مقصودة معينة بالنص بحيث لا يبقى في ذلك خفاء..

²²⁸ (أي كالسوار الصحيح) إشارة إلى سور الكلية (والمكسر) إلى سور الجزئية..

فان [1] تكن موجبة [2] كلية [3] فنقضها [4] سالبة جزئية

[1] اطنب بالشرطية بدل الحملية، إذ المقصود تعليم العلم العملي، لا العلم فقط. ولجعل الثابت واجباً²²⁹.

[2] اى ولو معدولة او سالبة المحمول.

[3] أى ولو مهملة خطابية²³⁰ ..

[4] أى اللازم المحصل، لا الحقيقي الغير المحصل. وهو سالب الكل. وعدم الفاء دليل وجود «فاعلم ان» في²³¹ النية..

وان تكن سالبة كلية فنقضها موجبة جزئية

²²⁹ (اطنب بالشرطية) أى أطال. حاصله: ان الحملية دالة على الثبوت بين الطرفين وهو محل تعلق العلم لاعمل ولا تعليم فيه. والشرطية كالتنهجي تعليم وتفصيل لذلك الثبوت وتعلقاته. والمقصود هنا التعليم لا العلم وحده.. وأيضاً ان الشرطية تدل على ان تحقق الجزاء مشروط وموقوف على تحقق الشرط بحيث متى تحقق الشرط تحقق الجزاء. فهذا الاعتبار يكون الثبوت الثابت في الحملية لازماً وواجباً في الشرطية. وترك الواجب للعمل بالسنة: ليس من دأب أهل السنة: فلذا اختار الشرطية على الحملية..

²³⁰ (ولو كانت مهملة خطابية) اى لان المهمة في الظنيات والخطابيات في حكم الكلية والكلية نفقيضها جزئية.

²³¹ (اللازم المحصل) حاصله: ان نقيض الشيء رفعه فنقيض الموجبة الكلية رفعها وهو سالب الكل. وهذا ولو كان نقيضاً حقيقاً لكنه غير محصل فأقيم لازمه مقامه اعني السالبة الجزئية..

أعلم! ان العلم غداء لا بد له من هضم فالذهن العجول الرحوان يتذلق عن الحقائق «اى يمر بها ولا يأخذها او يفوز بها ويأخذها» لكن تتقطع الحقيقة في يده «اى في يد ذهنه» ولا تنمو ولا تتوسع فيه بل تخرج هاربة من الذهن ثم يجمع كسرات حقائق انسلبت خاصية النمو عنها في حافظته فلا تنهضم ولا تنبت بل قد يتقيؤ هو او تنفسخ هى. «وسطحية الذهن اشد مرض المّ بنا» فلتشويق الاذهان الى الدقة - اعجزتكم ايها الناظرون بما اوجزت في هذه الرسالة.

ما تمت

اعتذار

لئن ادركت في شرحي فتوراً
ووهناً في بياني للمعاني
فلا تسند لنقصي ان رقصي
على مقدار تسعيد الزمان

لأنى زمانا ما حشرت مارشح من فكرى شرحا على حاشية الاستاذ. كنت فاقداً
للراحة والشباب مفلوج الذهن غائباً عن الامثال والاقران. شريداً عن الوطن وقد صرت

كلها نقطتين وتحت الحرف الاوسط ايضا نقطتين من كل تلك الاشكال الا الخامس وضع
تحتة نقطة واحدة ثم حركها هكذا:

قَيْلَ [1] قَيْلُ [2] قَيْلَ [3] قَيْلُ [4] قَبْلَ [5] قَيْلُ [6] قَيْلَ [7] قَيْلُ [8] قَيْلَ [9]
قَيْلُ [10] قَيْلُ [11] قَيْلُ [12]

ثم فسرّها هكذا: [1] [قَيْلُ] ماضي مجهول من القول. [2] [قَيْلُ] امر من باب التفعيل
بمعنى الاعطاء. [3] [قَيْلَ] اسم بغير. [4] [قَيْلُ] اسم رجل والتركيب اضافي. [5] [قَبْلَ]
ظرف. [6] [قَيْلُ] اى العصر. والتركيب اضافي. [7] [قَيْلَ] اى اللين. [8] [قَيْلُ] اسم من
اسماء الابل. [9] [قَيْلَ] ماض مجهول. [10] [قَيْلُ] البعير. [11] [قَيْلُ] اى ذلك الرجل.
[12] [قَيْلُ] اعطى له اللين.